

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

#### المبحث الأول: الإطار العام للدراسة:

##### المقدمة:

يعتبر الاستثمار احد المكونات الهامة للاقتصاد الكلي ويعرف بأنه التخلي عن اموال يمتلكها الفرد لحظة معينة ولفترة معينة أو فترة من الزمن قد تطول او تقصر بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للاموال المستثمر .

يعتبر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مصدرا اساسيا لتمويل التنمية في الدول النامية في العقدين الاخرين اذ زادت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين الدول والاقاليم ومصادر التمويل الخارجية الرسمية مثل مصدر مساعدات التنمية الرسمية والمحافظ الاستثمارية "البنك الدولي 2008م" حيث ازدادت اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة كمصدر لرأس المال الخارجي، ومع نهاية العام 2014م بلغت صافي الاستثمارات الاجنبية 1689.9 مليون دولار في السودان.

السودان كغيره من الدول النامية يسعى لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشر بغرض تمويل مشروعات القطاعات الانتاجية ونقل التكنولوجيا والخبرات وتوفير فرص العمل، ولتحقيق ذلك تم اصدار اللوائح والضوابط وتعديل القوانين وذلك فيما يتعلق بتمويل الارياح والمميزات الاخرى والعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية الوطنية وهي محور ارتكاز التنمية في اي بلد من البلدان وقد بدأ المناخ الاستثماري يتغير على مستوى العالم كله، فقد بدأت الدول النامية والمتقدمة على اسراع في تحرير اسواقها المالية والانصهار في بوتقة العولمة، كل هذا من أجل فتح الابواب لدخول رؤوس الاموال الاجنبية ، لذلك تهدف هذه الدراسة لاختبار اثر كل من سعر الصرف والتضخم والنتاج المحلي الاجمالي على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان خلال الفترة 1990 -2014 م .

## مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في ان السودان يعاني مشاكل اقتصادية عديدة من ضمنها مشكلة تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وضعف معدل الادخار،ومن هنا برزت الحاجة للاستثمارات الاجنبية المباشرة لتوفير التمويل لمشاريع التنمية المختلفة وتمويل بعض القطاعات الاقتصادية.

ولكن يلاحظ ضألة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان خصوصا خلال الفترة (1990-2014) ولذلك يهدف هذا البحث للتوصل الى العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي الاتي:

ماهي العوامل المؤثرة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان خلال الفترة (1990-2014)؟

وتتفرع منه الاسئلة الاتية:

1- ما هو اثر الناتج المحلي الاجمالي على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان؟

2- ما هو اثر سعر الصرف على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان؟

3- ما هو اثر معدل التضخم على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان؟

## أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لتوضيح الاتي :

- الدور المهم الذي تقوم به الاستثمارات الاجنبية المباشرة من حيث توفير العملات الحرة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي و المساهمة في خفض الفقر والبطالة .
- المعوقات التي تواجه الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان وتقديم السياسات والمقترحات لتذليل هذه المعوقات .

- التعرف على مفهوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة و انواعها ونظرياتها الاساسية .

أهمية الدراسة :

وتتبع من الاتي:

- اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة كمصدر للتمويل في الدول النامية ومساهمتها في العديد من المشاريع التنموية ،اضافة لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة"الزراعي / الصناعي / الخدمات".

- مساهمة الاستثمارات الاجنبية في توفير التكنولوجيا الحديثة للانتاج، اضافة لتدريب العمالة المحلية.

فرضيات الدراسة :

وتشمل الاتي:

1- توجد علاقة طردية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والنتاج المحلي الاجمالي في السودان.

2- توجد علاقة عكسية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة و سعر الصرف في السودان.

3- توجد علاقة عكسية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومعدل التضخم في السودان .

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي ،اضافة لاستخدام الإسلوب القياسي في تقدير النموذج القياسي المقترح والوصول الى النتائج لتحديد اثر بعض المتغيرات موضع القياس في الدراسة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

مصادر بيانات الدراسة :

تعتمد الدراسة على بيانات الثانوية والمتمثلة في المراجع والدوريات العلمية المختصة والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي واوراق العمل.

## حدود الدراسة :المكانية والزمانية :

تشمل الدراسة الفترة الزمانية 1990 - 2014م ،حيث شهدت هذه الفترات تحولات اقتصادية مهمة منها تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي 1992 وانفصال الجنوب 2011 بينما تختص الحدود المكانية لدراسة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

## هيكل الدراسة :

تحتوي الدراسة على خمس فصول،حيث يحتوي الفصل الاول على مبحثين،يتناول المبحث الاول الاطار العام للدراسة ،بينما يتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة.

اما الفصل الثاني فيحتوي على اربعة مباحث،حيث يتناول المبحث الاول مفهوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة،بينما يتناول المبحث الثاني انواع الاستثمارات الاجنبية المباشرة،ويتناول المبحث الثالث نظريات الاستثمارات الاجنبية ،بينما يتناول المبحث الرابع محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

اما الفصل الثالث فيحتوي على اربعة مباحث ايضا، حيث يتناول المبحث الاول تدفقات الاستثمارات الاجنبية في السودان،بينما يتناول المبحث الثاني محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان،ويتناول المبحث الثالث معوقات الاستثمارات الاجنبية في السودان،بينما يتناول المبحث الرابع قوانين الاستثمار في السودان.

اما الفصل الرابع فيحتوي على مبحثين،حيث يتناول المبحث الاول توصيف النموذج القياسي المقترح،بينما يتناول المبحث الثاني نتائج تحليل النموذج.

اما الفصل الخامس فيحتوي على مبحثين ايضا ،حيث يتناول المبحث الاول مناقشة فرضيات الدراسة ،بينما يتناول المبحث الثاني النتائج والتوصيات.

## المبحث الثاني

### الدراسات السابقة

دراسة هيثم محمد عبدون 2008م: (أثر تغيرات سعر الصرف على الاستثمارات الأجنبية في السودان في الفترة 1995-2005م)<sup>(1)</sup>

يهدف البحث إلى معرفة العوامل التي تؤثر على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج وزيادة الاستثمارات بالدولة، كما يهدف لإبراز السياسات والتدابير الكافية للمحافظة على استقرار سعر الصرف مما يؤدي إلى جذب وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية مما يؤثر إيجاباً على الاقتصاد السوداني.

استخدام البحث المنهج الاستنباطي والوصفي والتاريخي وذلك بالاعتماد على البيانات الثانوية.

ومن اهم نتائج الدراسة الاتي:

1- أسعار الصرف من المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الدولي لذا فإن ثباتها واستقرارها امر ضروري، كما أن التقلبات في سعر الصرف تكون مكلفة للدولة لان عدم الاستقرار يحرم الدولة من الاستثمارات الخارجية وجذب رؤوس الأموال.

2- السعر غير الحقيقي للدولار وتعدد أسعاره كانت عائقا للاستثمارات الأجنبية في السودان.

دراسة عمر كباشي إبراهيم، (2006م): تقدير دالة الاستثمار بالسودان (1961-2005م)<sup>(2)</sup>

يهدف البحث إلى دراسة أثر العوامل المؤثرة على دالة الاستثمار في السودان في الفترة 1961-2005م من خلال صياغة نموذج قياسي لدالة الاستثمار في تلك الفترة

(1) هيثم محمد عبدون، 2008 م: (اثر تغيرات سعر الصرف على الاستثمارات الاجنبية في السودان في الفترة 1995- 2005 م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م.

(2) عمر كباشي ابراهيم، تقدير دالة الاستثمار بالسودان، (السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006م.

اعتمد البحث على المنهج الاحصائي والتحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (ols)

ومن اهم نتائج الدراسة الاتي:

1. عدم وجود تأثير معنوي من قبل كل من الانفاق الحكومي والواردات بثبات المتغيرات الأخرى على الاستثمار القومي.

2. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والاستثمار.

3. أن أفضل نموذج للاستثمار في السودان من بين النماذج التي تم تكوينها هو النموذج الذي يكون فيه الاستثمار دالة في كل من نسبة الناتج المحلي الإجمالي ونسبة سعر الصرف إلى الواردات وساهما في تفسير الاستثمار بنسبة 79.7%.

دراسة ناهد عمر حسن الخليفة (2011م)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1990 - 2008م<sup>(1)</sup>: تهدف هذه الدراسة لمعرفة المحددات الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر في السودان، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري معتمدة على المراجع المتعلقة بالموضوع اضافة للمنهج الاحصائي التحليلي، من خلال نموذج خطي متعدد لقياس OLS واستخدام برنامج الحزم الاحصائية. ومن اهم نتائج الدراسة الاتي:

- 1- اظهرت الدراسة ان حجم السوق المحلي والذي تم قياسه بالناتج المحلي الاجمالي يلعب دورا هاما في تفسير الرصيد المتراكم للاستثمار الاجنبي المباشر في السودان.
- 2- الانفتاح التجاري يؤثر بشكل موجب على الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان.
- 3- سعر الصرف ومعدل التضخم يؤثران سلبا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

---

(1) ناهد عمر الخليفة ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1990 - 2008 م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2011م.

4-التكامل الاقليمي ووجود اتفاقيات التجارة الاقليمية ساعدت السودان في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

5-هناك عوامل اخرى ساعدت في جذب الاستثمارات الاجنبية الى السودان منها.

-اتفاقية السلام الشامل التي فتحت الطريق امام الاستثمارات الاجنبية وازالت نسبيا مشكلة عدم الاستقرار السياسي والتي يعزى اليها عدم التعامل الاقتصادي مع السودان نسبة لارتفاع درجة المخاطر للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

**ومن اهم التوصيات للدراسة :**

1- العمل على تهيئة مناخ الاستثمار فيما يتعلق بالقوانين واللوائح وذلك بمراجعة القوانين السارية وتناسقها ووضوحها حتى تواكب التطورات الاقتصادية والعالمية والابتعاد عن الاجتهادات الشخصية.

2- العمل على تنويع وتوسيع محفظة الاستثمارات الاجنبية في السودان وذلك بتركيزها في القطاعات الانتاجية الرئيسية "القطاع الزراعي والصناعي " بجانب البترول والخدمات واستخدام ادوات السياسة النقدية والمالية المناسبة لتجنب الاثار التضخمية لتدفق رأس المال الاجنبي.

3-ضرورة اعداد خارطة استثمارية لكل السودان تشمل كافة البيانات التي قد يحتاجها المستثمر الاجنبي ويشمل ذلك فرص ومجالات الاستثمار المتوفرة والميزات والتسهيلات التي سوف تمنح وألية تحويل الارياح.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

اوجه الشبه :

وجد ان الدراسة اتفقت مع الدراسات السابقة في كيفية ايجاد النموذج الامثل للظاهرة موضع القياس "الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان " .

- اوجه الاختلاف :

- الدراسة الحالية تناولت اثر ثلاثة عوامل فقط على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان وهي سعر الصرف والتضخم والنتاج المحلي الاجمالي ،وكما شملت هذه الدراسة فترة زمنية مختلفة عن الدراسات السابقة (1900-2014) ،خصوصا ان السنوات الاخيرة من هذه الفترة شهدت تطورات اقتصادية هامة بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011م .



## الفصل الثاني

### الاطار النظري

#### المبحث الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

قبل الشروع بالحديث عن مفهوم الاستثمار الاجنبي , نستعرض مفهوم الاستثمار من الجانبين اللغوي والاقتصادي , ففي المعنى اللغوي تستخدم كلمة الاستثمار , وهي مصدر استثمر او وطف ماله لزيادة دخله, من الثمر اي حمل الشجر وانواع المال ويقال ثمر الرجل ماله انما وثمر الرجل , كثر ماله, وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره انا اكثر منك مالا واعز نفرا.

وفي الاصطلاح لفظ استثمار مصطلح حديث في الدراسات الاقتصادية المعاصرة لم يستعمله الفقهاء السابقون الا ان الزمخشري قد اشار اليه عند تفسيره لقوله تعالى (ولا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقُوهم فِيهَا وَاكسُوهم وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا) حيث قال السفهاء هم الذين يبزرون الاموال ولا يثمرونها اي لا يستثمرونها, اما من الناحية الاقتصادية عرف الاستثمار بانه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي مستقبلي.(1)

ويقصد بالاستثمار التخلي عن اموال يمتلكها الفرد لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية توضحه عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات , فالاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد او الدخل او الربح , هذا وقد يكون الاستثمار في شكل مادي ملموس او في شكل مادي غير ملموس, لذلك يمكن القول بشكل عام بان الاستثمار بمعنى

(1) محمد مرتضى الزبيري, تاج العروس من جواهر القاموس, مادة ثمر, مطبعة حكومة الكويت, الجزء الثاني عشر , 1973م, ص 6- 149.

تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من اجل الحصول على عوائد في المستقبل او يعتبر الاستثمار حقيقي او اقتصادي متى ما وفر للمستثمر الحق في حيازة اصل حقيقي كالعقار , والسلع , الذهب, ويقصد بالاصل الحقيقي كل اصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية اضافية تظهر في شكل سلعة او خدمة.

وتمثل الاستثمارات المساهمات الرأسمالية في رؤوس اموال المنشآت , واعادة استثمار الارباح في استثمارات من حيث الملكية رسمية حكومية او قطاع خاص. او قد تكون استثمارات داخلية أو خارجي.

### **مفهوم الاستثمار الاجنبي :**

الاستثمارات الخارجية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الاسواق الاجنبية مهما كانت ادوات الاستثمار المستخدمة, وبعض النظر عما اذا كان الشخص طبيعيا او معنويا, وتتم هذه الاستثمارات اما بشكل مباشر او غير مباشر, فاذا قام مستثمر في دولة ما بشراء عقار في دولة اخرى بقصد المتاجرة فان الاستثمار يكون استثمارا خارجيا مباشرا.

اما لو قام هذا الشخص بشراء حصة في محفظة مالية لشركة استثمار في موطنه يستثمر اموالها في بورصة دولة اخرى, فان هذا الاستثمار يكون استثمارا خارجيا غير مباشر بالنسبة للفرد ومباشر بالنسبة للدولة المستثمر فيها.

### **مفهوم الاستثمار الاجنبي غير المباشر :**

الاستثمار الاجنبي غير المباشر او الاستثمار في الاوراق المالية ينطوي على تملك الافراد او الهيئات او الشركات على بعض الاوراق المالية دون ممارسة اي نوع من الرقابة او المشاركة في تنظيم وادارة المشروع الاستثماري.

في ظل هذا النوع من الاستثمارات لا يكون المستثمر الاجنبي مالكا لكل او جزء من مشروع الاستثمار, وفي بعض انواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الاجنبي كليا او جزئيا في

ادارة وتنظيم المشروع , وتكون هذه الاستثمارات عادة قصيرة الاجل وتتخذ هذه الاستثمارات الاشكال الاتية :

عقود التراخيص , عقود التسويق, عقود التصنيع, مشروعات "او عمليات" تسليم مفتاح, عقود الادارة , عقود او اتفاقيات الوكالة, عقود الانتاج الدولي من الباطن, عقود تسليم المشروعات مع الانتاج.(1)

### مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر :

ذهب بعض الكتاب الى تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه تكوين منشأة اعمال جديدة او توسيع منشأة قائمة , وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة اخرى ،او بانه نشاط استثماري طويل الاجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف , يقصد المشاركة الفعلية او الاستقلال بالادارة والقرار .

وينصرف تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر الى حقوق الملكية للمستثمرين الموجودين في دولة ما وعادة مايتمثل اولئك المستثمرين في شكل شركات في أنشطة الاعمال التي تتم في دولة اخرى, وحيث تكون لأولئك المستثمرين هيمنة على الادارة اوالمشاركة فيها. وعليه فان الاستثمار الاجنبي المباشر يقصد به قيام المستثمر الاجنبي بادارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام خارج الحدود الجغرافية لبلده, سواء كان مشروعاً انتاجياً ام خدمياً وينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الاجل وعلى التملك الجزئي او الكامل للمستثمر الاجنبي للمشروع.

يحدث الاستثمار الاجنبي المباشر عند امتلاك شخص او شركة من دولة ما, اصولاً في دولة اخرى من اجل ادارة هذه الاصول . من هنا فان توافر القدرة على ادارة الاصول تمثل العنصر الاساسي المميز للاستثمار المباشر. ويعرف "Kenworthy" الاستثمار الاجنبي المباشر بانه ملكية 10% او اكثر من اسهم او ارباح الشركة او المشروع. لقد حدد كل من

(1) زياد رمضان, مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي, دار وائل للنشر, 1998م, ص36.

صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية تلك التسمية, كدليل على القدرة والسيطرة على او التأثير على الشركة او المشروع. (1)

اما كل من "Hess and ross" فهما يعرفان الاستثمار الاجنبي المباشر, بانه عبارة عن انشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة, او الاضافة الى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الاجانب, او شراء المستثمرين الاجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة " غالبا ماتكون 10% او اكثر من اصول الشركة " , ويتسم هذا المفهوم بالشمولية . كما يعرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية" اونكتاد" الاستثمار الاجنبي المباشر بانه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى, تعكس مصالح دائمة ومقدرة التحكم الاداري, بين شركة في القطر الام" القطر الذي تنتمي اليه الشركة" وشركة او وحدة انتاجية في قطر اخر " القطر المستقبل للاستثمار". ولاغراض هذا التعريف تعرف الشركة الام الاستثمار الاجنبي على انها تلك الشركة التي تملك اصولا في شركة " او وحدة انتاجية" تابعة لقطر اخر غير القطر الام, وعادة ماتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار , على ان تكون نسبة الملكية في الاسهم , او القوة التسويقية 10% او اكثر.

وتشير الادبيات الحديثة المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر الى انه هو ذلك , المال الوافد على دولة غير دولته والمستخدم مباشرة للغرض الذي تم من اجله بقصد الحصول على الربح.

فالاستثمار الاجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في الاوراق المالية "استثمارات اجنبية غير مباشرة " حيث ينطوي الاول على تملك المستثمر الاجنبي جزءا من الاستثمارات او كلها في فرع معين بالاضافة الى المشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني فضلا عن قيام المستثمر الاجنبي بتمويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية والمهارات الادارية والتسويقية في جميع المجالات الى الدولة المضيفة.

(1) جون هدسون امارك هرندر, العلاقات الاقتصادية الدولية, تعريب طه منصور, دار المريخ, الرياض, 1987م, ص 699.

## اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة :

على الرغم من اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي منذ فترة السبعينات, الا ان تلك الاهمية تزايدت بشكل واضح منذ فترة الثمانينات, وبصفة خاصة في الدول النامية، ويمكن ارجاع ذلك الى العديد من الاسباب منها (1):

1- تقاوم ازمة المديونية الخارجية عام 1982م، وما ترتب عليها من امتناع بعض الدول النامية المدينة عن سداد اعبائها الى الدول الدائنة المتقدمة " وذلك الامر الذي ادى الى تفعيل الدولة المتقدمة وتشجيعها للاستثمارات الاجنبية المباشرة واساليب التمويل الاخرى\* للمشروعات المقامة في الدول ذات العجز المالي على حساب منح القروض .

2- حدوث عدة تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي تمثلت في التالي :

أ- اختلاف نظرتها الى الاستثمارات الاجنبية من النظرة العدائية, باعتبارها نوعا من التدخل في الاقتصاد القومي, الى تشجيع تلك الاستثمارات, اقتناعا من تلك الدول بالدور الكبير الذي تقوم به تلك الاستثمارات في سد فجوة " الادخار - الاستثمار " والعوائد الاخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا والمهارات الادارية.

ب- قيام العديد من الدول النامية باجراء اصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية في اقتصادياتها لاحتلال نظام السوق بدلا من الاعتماد على الدولة في ادارة النشاط الاقتصادي , مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق تلك الاستثمارات الى داخل اراضيها.

3- الاهتمام بموضوع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دورة اورجواي المنعقدة في 15 ابريل 1994 والذي دخل حيز التنفيذ مع بدء سريان ونفاذ اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية منذ الاول من يناير عام 1995م ، الامر الذي ترتب عليه مطالبة الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء الى ضم هذا الموضوع ضمن اتفاقيات تلك الجولة , يأتي هذا الاهتمام بسبب التأثيرات السلبية لقيود الاستثمار على حركة التجارة الدولية من ناحية واعاقه تدفقات رؤوس الاموال فيما بين الدول الاعضاء من ناحية اخرى، لتلك الاسباب السابق ذكرها تزايدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم منذ فترة الثمانينات وحتى

(1) IMF(1999) Foreign Direct investment in poveloping countries , Finance and Development vol.1

\* مثل الاستثمار في محفظة الاوراق المالية , والتأجير التمويلي.

الآن ، وتشمل مجالات الاستثمار الاجنبي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الاسواق الاجنبية مهما كانت ادوات الاستثمار المستخدمة. وكما ذكرنا سابقا فان الاستثمارات الاجنبية اما مباشرة او غير مباشرة وكلتاها تحتويان على العديد من الامتيازات ومنها توفر مرونة كبيرة للمستثمري اختيار ادوات استثمارية ذات عوائد مرتفعة ، وعلية فان تعدد الادوات الاستثمارية تهئى له توزيع مخاطر الاستثمارات وكذلك تتميز مجالات الاستثمار الاجنبي بوجود اسواق منتظمة ومتخصصة لتبادل جميع ادوات الاستثمار المعروفة لاسواق الاوراق المالية، اسواق السلع، اسواق الذهب ، اسواق العقار وغيرها فضلا عن توفر قنوات اتصال نشطة وفعالة تيسر ايصال المعلومات المناسبة للمستثمر . كما توفر الكوادر المتخصصة من اصحاب الخبرات كالمحللين الماليين والسامسة . وتعتبر التشريعات الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية المباشرة من اكثر ادوات الاستثمار انتشارا او تنوعا بانشطتها بين الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات فانها تعود بالمنافع لكل الطرفين المستثمر والبلد المضيف للاستثمار فيما يخص المستثمر فان المشروعات الاقتصادية مما يؤدي الى انتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك "المستثمر" وتتعكس في شكل زيادة على الناتج القومي وكما يوفر للمستثمر قدرا كبيرا من الامان ويحقق المستثمرا عائدات معقولا ومستمر فضلا عن تمتع المستثمر بحق ادارة اصوله اما بنفسه او بتفويض ادارتها للغير. اما ما يخص البلد المضيف فان المشروعات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي دورا اجتماعيا واقتصاديا اكثر مما هو في اوجه الاستثمارات الاخرى ومنها :

- 1- انتاج السلع والخدمات للسوق المحلية .
- 2- توظيف العمالة المحلية واستثمار الموارد البشرية الموظفة.
- 3- نقل مستويات التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الى البلد حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي من افضل الوسائل لنقل التكنولوجيا الانتاجية والمهارات الادارية من بلد الى اخر خاصة من الدول المتقدمة الى الدول النامية.
- 4- تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي.
- 5- الاستثمار الاجنبي مصدر مهم للضرائب التي يحصل عليها الاقليم من الشركات الاجنبية مما يسبب اسهاما ايجابيا في زيادة الناتج المحلي الاجمالي للاقليم.

## المبحث الثاني

## انواع الاستثمارات الاجنبية المباشرة

### انواع الاستثمار الاجنبي المباشر استنادا للدوافع والمحفزات :

تم وضع تصنيفات مختلفة لانواع الاستثمار الاجنبي المباشر استنادا للدوافع والمحفزات التي تؤدي الى حدوث الاستثمار ، وقد امكن تصنيف انواعه وفق المحددات التالية :<sup>1</sup>

- البحث عن المصادر : يهدف هذا النوع من الاستثمار الى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الاولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة او وجود عمالة ماهرة ومدربه.

- البحث عن الاسواق : يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة الى تلبية المعطيات الاستهلاكية في اسواق الدول المتلقية للاستثمارات " المحلية او المجاورة او الاقليمية" خاصة تلك التي كان يتم التصدير اليها في الفترات السابقة.

- البحث عن الكفاءة : يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والاسواق تملك " الجزئي او المطلق" او شراكة لخدمة اهدافها الاستراتيجية.

وفي سياق مواز هناك العديد من التصنيفات لانواع الاستثمار الاجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين "الدولة المصدرة" او من وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات من منظار الدولة المصدرة يمكن تصنيفها الى ثلاثة انواع :

1- الاستثمار الافقي : يهدف الى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض انتاج نفس السلع او سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.

2- الاستثمار العمودي : يهدف الى استغلال المواد الاولية " الاستثمار العمودي الخلفي" او للاقتراب اكثر من المستهلكين من خلال التملك او منافذ التوزيع الاستثمار العمودي الامامي.

3- الاستثمار المختلط : يشمل النوعين المشار اليهما "الافقي والعمودي".

<sup>1</sup> حسان خضر, الاستثمار الاجنبي, تعاريف وقضايا, سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية, المعهد العربي للتخطيط الكويت, العدد الثاني والثلاثون, السنة الثالثة, 2004, ص6.

اما من منظار الدولة المتلقية, فيمكن تقسيم الاستثمار الاجنبي المباشر الى ثلاثة انواع حسب الهدف منها وهي :

- الاستثمارات الهادفة الى استغلال الواردات.

- الاستثمارات الهادفة الى زيادة الصادرات.

- الاستثمارات الاجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

مما سبق ذكره لعل اهم اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر هي تلك التي تنطوي على التملك الجزئي او المطلق للطرف الاجنبي لمشروع الاستثمار ويعني هذا امكانية تقسيم الاستثمار الاجنبي المباشر الى نوعين اساسيين هما :

الاستثمار المشترك والاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي. (1)

### 1- مشروعات ملكيتها مشتركة " الاستثمار المشترك " :

يرى كولدي Kolde ان الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان شخصان معنويان او اكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد ايضا الى الادارة والخبرة وبراءات الاختراع او العلامات التجارية. اما تيربستيرا Terpstra فيرى انه ينطوي على عمليات انتاجية وتسويقية فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في ادارة المشروع او العملية الانتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه و يقترح ليفنجستون livingsyone في هذا الشأن انه في حالة اشتراك طرف اجنبي او اكثر من طرف محلي / وطني للقيام بانتاج سلعة جديدة او قديمة او تنمية السوق او نشاط انتاجي او خدمي اخر سواء كانت المشاركة في راس المال او بالتكنولوجيا فان هذا استثمارا مشتركا.

من واقع المحاولات السابقة لتعريف الاستثمار المشترك يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن ان ينطوي على الجوانب الاتية :

(1) حسن فريوش, عبد المعطي رضا, الاستثمار والتمويلين النظرية والتطبيق , دار زهران للنشر, عمان, 1999م, ص188



- الاتفاق طويل الاجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والاخر اجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

- الطرف الوطني قد يكون لشخصية معنوية تابعة للقطاع الخاص او العام.

- قيام احد المستثمرين الاجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي الى تحويل هذه الشركة الى شركة استثمار مشترك.(1)

- المشاركة قد تكون بتقديم الخبرة والمعرفة او العمل او التكنولوجيا بصفة عامة او قد تكون بحصة من راس المال كله على ان يقدم الطرف الاخر التكنولوجيا او المعلومات او الخبرة التسويقية.

- في كل الحالات لابد ان لكل طرف من اطراف الاستثمار الحق في ادارة المشروع وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين الاستثمار المشترك وعقود الادارة للاستثمار غير المباشر.

## 2/ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي :

ان هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بانشاء فروع للانتاج والتسويق او اي نوع اخر من انواع النشاط الانتاجي او الخدمي بالدولة المضيضة ،وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الاجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار ،وهو يمثل اكثر انواع الاستثمارات الاجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وبالمقابل نجد ان كثير من الدول النامية المستثمر فيها "المضيضة" لاتحيزه وتتردد كثيرا بل وترفضه في معظم الاحيان خشية ان يؤدي الى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الاجنبي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات لاسواق الدول المضيضة، وتعتبر من اهم الاسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي.

## المبحث الثالث

(1) عبد السلام ابو تحف، اقتصاديات الاعمال الاستثمار الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 482.

## نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر

### 1- نظرية التحركات الدولية لرأس المال :

وتبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة, وتفسر الاستثمارات الاجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال اختلافات اسعار الفائدة بين الدول "الهوامش" فالاستثمار المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة, وينبع هذا الرأي من فكرة موفدها انه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فان الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة في الخارج اعلى منها في الدولة الام وبافتراض ان التكلفة الحدية, فهذا يوجد حافز الاستثمار في الخارج عنه في الدولة الام.

ان هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار في الاوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر وذلك لعدة اسباب انها تقترض ضمنيا ان هنالك معدلا واحدا للعوائد بين الانشطة المختلفة داخل الدول، وبالتالي فان هذه النظرية تتوقف مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد وبالمثل فانها لاتستطيع ان توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمار بين انواع مختلفة من الصناعات، هذا فضلا عن ان عامل الربحية طبقا لما تنصب عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل اخرى مثل توسيع نطاق السوق تلعب دورا في تفسير الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

### 2- نظرية عدم كمال السوق :

تبنى هذه النظرية تفسيرها للاستثمار الاجنبي المباشر على اساس افتراض عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة او عدم كمال المعلومات.<sup>1</sup>

وقد تم دراسة الاستثمار الاجنبي المباشر في ضوء ذلك من زاوية "ساكنة" تركز على اعتبارات دورة حياة المنتج فالنسبة لمدخل المنشأة الصناعية يتمثل الحافز الرئيسي الذي

<sup>1</sup> اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، (دراسة مقارنة) جامعة عين شمس، 2004-2005 م.

يدفع الشركات نحو الاستثمارات الابتكارية مثل التقدم التكنولوجي ، القدرة على توزيع المنتجات ، توفر رؤوس الاموال، الانفاق التضخمي على البحوث والتطوير، توفر المهارات الادارية والتظيمية، وذلك مقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، وبحيث تكون من المزايا عوضا لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثماراتها في الخارج بحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الانتاج في الخارج و اي وسائل اخرى قد تلجأ اليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير او منح تراخيص.

ان تمتع بعض الشركات وقيامها بالاستثمار الدولي الا انه ليس شرطا كافيا اذ انه يوضح كيفية الاستفادة من هذه المزايا الاحتكارية من خلال الطرق البديلة الاخرى مثل تصدير المنتج او بيع هذه المزايا نفسها من خلال التراخيص هذا فضلا عن تجاهلها لاهمية المزايا المكانية للدولة المضيفة لسبب هام لتوطين الاستثمار الاجنبي فيها.

ولقد افترض "فيرتون" ان الميزة النسبية التي تتمتع بها احدى الدول في انتاج منتجات معينة يمكن ان تنتقل من دولة الى اخرى بمضي الزمن وذلك نظرا لان هذه المنتجات تمر بدورة حياة والتي تنقسم طبقا لما قاله "فيورف" الى ثلاث مراحل:

### المرحلة الاولى :

ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد و انتاجه وبيعه في الدول المبتكرة وهي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لاجراء البحوث "جانب العرض" كما ان لديها عددا كبير من المستهلكين ذوي الدخل المرتفعة والاذواق العالية، مما يسمح باختبار المنتج الجديد في الدولة الام "جانب الطلب" ثم يتم تصدير المنتج الى دولة متقدمة اخرى ذات ظروف طلب متشابهه وذلك لتلبية الطلب الاجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع.

### المرحلة الثانية :

وتتميز باستمرار وتزايد الطلب الخارجي على المنتج الجديد مما يعطي الفرصة للانتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم الى القيام بالاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج وفي نفس اسواق التصدير وذلك لتدعيم مركزها الاحتكاري.

### المرحلة الثالثة :

في هذه المرحلة تكون المنافسة بشكل كبير وتصبح التكنولوجيا اكثر نمطية وتميل المنتجات لان تكون كثيفة العمالة كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الاساسي في تقدير مواقع الانتاج, مما يدعو الشركات المنتجة الى القيام بالاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية الاقل تكلفة, وبحيث تستخدم هذه الدول كقاعدة تصدير الى الدولة الام والدول المتقدمة الاخرى حتى الشركة الاصلية من حماية ارباحها والمحافظة على نصيبها من السوق الكبير.

ان من اهم ما يميز هذه النظرية هو تأكيدها على اهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لجذب وتوطين الاستثمار الاجنبي المباشر فيها, كما انها تؤكد اهمية الابتكار و التفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات الشركات متعددة الجنسيات وامتداد نشاطها الاستثماري في الخارج, الا انها من ناحية اخرى تفعل الدوافع الاخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات, وهذه الدوافع تكون اقتصادية او سياسية او اجتماعية.

### 3- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية :

ظهرت هذه النظرية نتيجة لان عدم كمال السوق وعدم كمال المعلومات يحولان دون قيام تجارب دولية كافية في الاصول غير المنظورة او المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج , ومن ثم فان قيام الشركات متعددة الجنسيات والمالكة غالبا لهذه المزايا بتدويل عملياتها داخليا, الى قيامها بممارسة انشطتها الخاصة بالبحوث والتصدير والابتكار وبراءات الاختراع واي عمليات انتاجية او تسويقية جديدة داخل الشركة او بين المركز الرئيسي والفروع في الدول المضيفة بدلا من ممارستها بصورة مباشرة يمكنها من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على الاسواق والتي من شأنها التأثير على حرية التجارة والاستثمار من ناحية, كما يتضمن لها من ناحية اخرى وضع بيوت تحول دون دخول منافسين جدد للاسواق, وتمنح تسرب الابتكارات الحديثة الى اسواق الدول المضيفة من خلال قنوات اخرى بخلاف الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لاطول فترة ممكنة ,ويحقق الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية بصورة استثمار اجنبي مباشر عدة مزايا للشركات المستثمرة منها :

- أ- تحقيق معدل ارباح في الخارج اعلى نسبيا مما يمكن تحقيقه في الداخل.
- ب- تقليل تكلفة المعاملات مثل نفقات الاتصالات والنفقات الادارية الى ادنى حد ممكن.
- ج- زيادة الكفاءة الانتاجية وتحسين تخطيط ومراقبة الانتاج خاصة فيما يتعلق بالامداد بالمدخلات المهمة للانتاج.
- د- التغلب على التدخلات الحكومية "التعريفات الجمركية, الضرائب, الحصص, التحكم السعري " من خلال تحويل الاسعار والقدرة على استخدام التميز السعري.
- ومن بين الانتقادات التي توجه لهذه النظرية : اغفالها اهمية المزايا المكانية كعامل مهم محدد للاستثمار في الخارج , وعدم اهتمامها بالقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المضيفة للاستثمار والتي يمكن ان تؤثر سلبا على الممارسات الوقائية التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات لحماية انشطتها وكذلك على مدى تحقيقها للاهداف التي تسعى لبلوغها.

### نظرية الموقع :

تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات الى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار<sup>1</sup>. ان العوامل المؤقتة تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار الاجنبي المباشر في احدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص في المفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدول وغيرها من الدول المضيفة, وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الانتاج والتسويق والادارة بالاضافة الى العوامل المرتبطة بالتسويق وذلك على النحو التالي :

أ- العوامل المرتبطة بالسوق : مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.

ب- العوامل المرتبطة بالتكاليف : مثل القرب من المواد الخام, ومدى توافر الايدي العاملة , انخفاض تكلفة العمالة ومدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الانتاجية الاخرى.

<sup>1</sup> اميرة حسب الله محمد, مرجع سابق ذكره, ص ص 26 - 31.

### ج- العوامل التسويقية :

مثل درجة المنافسة و مدى توافر مناطق التوزيع ووكالات الاعلام.

### د- ضوابط التجارة الخارجية :

مثل التعريف الجمركية, الحصص, القيود الاخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

و- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الاجانب.

### ز- عوامل اخرى مثل :

الارباح المتوقعة, المبيعات المتوقعة , الموقع الجغرافي و مدى توافر الموارد الطبيعية, القيود المفروضة على تحويل الارباح رؤوس الاموال للخارج.

### النظرية الانتقائية :

تعد النظرية الانتقائية "الدننج" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الاساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الكلية / الموقع / الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

لقد افترض "الدننج" انه لا بد من توافر ثلاثة شروط اساسية حتي يتم اتخاذ القرار بالدخول في استثمار اجنبي مباشر, وتتمثل هذه الشروط في الاتي:

### أ- مزايا الملكية :

او المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف, وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة اصولا غير منظورة مثل التسويق , التمويل, المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة, بالاضافة الى مزايا الحجم مثل القدرة على توزيع المنتج و سهولة الوصول الى الانتاج, اقتصاديات الحجم الكبير.

### ب- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية :

يمكن للشركة المستثمرة ان تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر وبحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر افضل وانفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع او التأجير او الترخيص.

وتقوم الشركة المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، وتشمل هذه المزايا الآتي: تخفيض تكلفة المعاملات ، التغلب على عدم تقييم المشتري ، التعويض عن غياب الاسواق المستقبلية ، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفردية ، التحكم في منافذ البيع.

### ج- مزايا الموقع :

او المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يمكن ان تفوق شركات الدولة الام مثل اتساع حجم السوق وتوفر بنية اساسية مناسبة ، استقرار سياسي ، انخفاض تكلفة العمالة، حوافز استثمار مختلفة.

يتضح مما سبق ان تدفق الاستثمار الاجنبي لبلد ما في فترة زمنية معينة يعتمد على مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في هذه الدولة وعلى المزايا المكانية للدولة المضيفة ، كما ان هذه المزايا ديناميكية ويمكن ان تتغير عبر الزمن ، فمزايا التوطن او الموقع واختلافها بين الدول قد يدفع الى الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية، وفي نفس الوقت قد يخلق الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية مزيدا من المزايا الملكية، لقد نجح "دننج" في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت الى حد كبير الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك من اهم مميزات هذه النظرية.

## المبحث الرابع

### محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار المباشر الى الداخل، حيث اولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة من موقع جغرافي متميز، ووفرة المواد الخام وعوامل الانتاج لاسيما العملة الرخيصة. كما اوضحت الدراسات العملية

اهمية السوق واحتمالات النمو كأحد العناصر المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر, غير ان نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها الى الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة يتوقف في المقام الاول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تعريفه بوصفه مفهوما شاملا ينصرف الى مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الاوضاع والظروف سلبا وايجابيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية, وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها وهي تشمل الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية, كما تشمل الاوضاع القانونية والتنظيمات الادارية.

وتتمثل اهم محددات المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في السياسات الاقتصادية الكلية ومدى تحقيقها لاستقرار اقتصادي, الاطار القانوني والتنظيم الحاكم للاستثمار, البنية الاساسية المادية والمعلوماتية, مستوى الاستثمار البشري وانشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

ولايقف المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في السياسات الاقتصادية ولكنه يتجاوز ذلك للظروف السياسية والاجتماعية السائدة وماتوفره من استقرار امام المستثمرين ومن الجدير بالاشارة ان معظم الدراسات العلمية تنظر الى حوافز الاستثمار بمفهومها الضيق في صورة حوافز مالية وتمويلية وخلافة, والتي تشملها في الغالب تشريعات الاستثمار على انها عوامل مكملة لجذب الاستثمار.

ونتناول فيما يلي اهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية: (1)

## 1- حجم السوق واحتمالات النمو :

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة والمؤثرة على قرار توطن الاستثمار الاجنبي, ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي, وعدد السكان, فالمقياس الاول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري, اما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

(1) اميرة حسب الله محمد, محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية, (دراسة مقارنة) جامعة عين شمس 2004- 2005 م.



لقد وجدت الدراسات العلمية ان هنالك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس ايضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث ان ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم، والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية لاشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

## 2- سياسات اقتصادية كلية مستقرة :

ان وجود بيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار ، وتتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الاساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الاجنبي المباشر بصفة خاصة، لانه يعطي اشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والاجنبي المباشر، فضلا عن اهتمامها بتحديد الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات اساسية لتدفق الاستثمار. ويتم الوصول الى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي الذي يعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز في الميزان التجاري.

ويعتبر تطبيق برنامج نشاط للخصخصة جزءا مهما لتطبيق عمليات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك عن طريق اتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول الى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني. وبازالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الابعاء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تمتلكها الدولة، ومن خلال اعطاء اشارة للمستثمر على ان الحكومة المعنية اصبحت ترحب بالاستثمارات الاجنبية خاصة في البيئة الاساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة.

## 3- الاطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار :

ان وجود اطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة والمؤثرة على اتجاهات الاستثمار الاجنبية، ولكي يكون الاطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من اهمها:

أ- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية, وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط, وان يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر .

ب- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من انواع معينة من المخاطر مثل التاميم , المصادرة ,فرض الحراسة, نزع الملكية, تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن اهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

ج- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات, وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

تؤثر أيضا البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر, نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل او زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين , فكلما كان النظام الإداري القائم على ادارة الاستثمار يتميز بسلاسة الاجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية, وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال انشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة ادى ذلك الى جذب الاستثمار والعكس صحيح ,وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب ادى ذلك الى زيادة جذب الاستثمار.

#### 4- بنية اساسية مناسبة :

يعتبر توفير بنية اساسية محددًا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة ،اذ انها تسهم في تخفيض تكلفة الاعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص, فخطط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي . كما ان وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية يمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة

والمركز الرئيسي في الدولة الام فضلا عن انها تسهل من عملية تبادل السياسات والمعلومات بين الفروع والمراكز.

#### 5- مدى اهتمام الدولة المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القرارات الذاتية للتطوير التكنولوجي :

تسهم الشركات متعددة الجنسيات اسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها. ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الاستثمارات المحلية في أنشطة البحوث والتطوير، وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والادارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية ، فالارتفاع في نسبة التعليم وزيادة الاهتمام التدريب المهني يزيد مهارة العمالة.

لذا فان توفر العمالة المؤهلة والمدرية فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير ،وتوفر مراكز البحث العلمي محددًا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة،اذ تعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع ظرف الانتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

#### 6- الحوافز المالية والتمويلية :

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الاجنبي دورا محددًا في جذب الاستثمار الاجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الاخرى في الدول المضيفة للاستثمار وتتمثل هذه الحوافز في الاتي :

حوافز مالية ، حوافز تمويلية، حوافز اخرى.

#### - الحوافز المالية :

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة اساسية ومن اهم اشكالها الاعفاءات الضريبية المؤقتة, ضريبة الاستثمار, الاستهلاك المعد للاصول الرأسمالية, اعفاء السلع المستوردة من الرسوم الجمركية او من ضرائب الواردات الاخرى بالاضافة الى حوافز التصدير, علاوة على الحوافز الخاصة التي تنطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

#### - الحوافز التمويلية :

وتمثل الانواع الاساسية منها في الاعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال, الانتاج, تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري, وفي الائتمان الحكومي المدعم, وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية اسهم المشروعات الاستثمارية التي تضمن مخاطرة تجارية مرتفعة, تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية انواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير اسعار الصرف او المخاطر غير التجارية مثل التاميم والمصادرة.

#### - الحوافز الاخرى :

تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الاجنبي المباشر في مجالات الصرف الاجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والارباح الى الخارج, وتشمل ايضا تزويد المستثمر بالخدمات الاساسية مثل تنفيذ وادارة المشروعات , تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق , توفير المواد الخام و تقديم النصح بخصوص عمليات الانتاج وفن التسويق , المساعدة في التدريب وتزويد المستثمر بالبنية الاساسية من ارض ومباني ومرافق عامة بأسعار نقل عن الاسعار التجارية, وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف انشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي امكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.

#### 7- تعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي :

ان السعي نحو تفعيل احد اشكال التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول النامية من العوامل الهامة لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى هذه الدول، بالنسبة لدول العربية فان المضي قدما نحو دخول السوق العربية المشتركة حيز التنفيذ من شأنه زيادة حركة الاستثمارات البينية العربية من جهة وخلق سوقا اقليميا كبيرا يسهم بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الاجنبية التي يمكن ان تتدفق الى المنطقة العربية من جهة اخرى.

(1)

## الفصل الثالث

### الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان

#### المبحث الاول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان

##### تمهيد:

تسعى جميع دول العالم لجذب الاستثمار الاجنبي ، بهدف زيادة الدخل القومي ، ورفع احتياطي العملات الاجنبية ولتقيق ذلك يتم تشجيع الاستثمار بمنحه مزايا اعفاءات جملة من خلال قوانين الاستثمار المختلفة ، السودان كغيره من دول العالم صدر فيه اول قانون للاستثمار في العام 1956م وتوالت التشريعات في مجالات الاستثمار المختلفة سواء كانت زراعية او صناعية او خدمية ، ان الاستثمار يستهدف استغلال الموارد الطبيعية بهدف

(1) المرجع السابق، ص ص 36 - 40.

تحقيق النمو الاقتصادي ، الاستثمار عموما اهدافه ومراميه كثيرة ومتنوعة لعل اهمها انه من العوامل الاساسية والهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار ان الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الراسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني علي الانتاج والخدمات والتحديث والتطور والتقدم لتحقيق النهضة الكلية للاقتصاد، وخلال السنوات الاخيرة تزايدت اهتمامات دول العالم بقضايا جذب الاستثمار الاجنبي المباشر واحتدت المنافسة فيما بينها للحصول على اكبر قدر ممكن من اجمالي تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مستوى العالم .السودان كاحدى دول العالم النامية خاض هذا التنافس واحتل مركزا متقدما بين الدول العربية والافريقية حيث شهد تدفقات كبيرة من الاستثمارات الخارجية بحكم موارده الطبيعية الهائلة والجدوى العالية للاستثمار فيه، لذلك كان من الاهمية دراسة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان من خلال معرفة تدفقاته في القطاعات الاقتصادية المختلفة(خدمية - صناعية - زراعية)، مع توضيح سلبيات وايجابيات هذه التجربة في السودان.

### **حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان :**

برزت اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر عالميا في خلال الفترة الاخيرة من القرن العشرين نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية ولاهميته في توفير التمويل للمشاريع في الدول المتقدمة والنامية وقد سعى السودان لجذب هذا النوع من الاستثمارات منذ وقت مبكر لانها تساعد في تكوين التراكم الراسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الانتاج ودخول مشاريع واطافات جديدة للاقتصاد مما ينعكس على معدلات النمو وزيادة فرص التوظيف والعمل. ولتحديد حجم الاستثمار الاجنبي المباشر كانت هنالك صعوبات كثيرة واجهت الباحث لمعرفة حجم الاستثمارات الاجنبية الحقيقية خلال السنوات السابقة ،وتعذي هذه الصعوبات للتغير المستمر في التشريعات ادى الى تشتت هذه المعلومات بين الوزارات

الاتحادية المختصة والولاية ، وكذلك ادى الي القرار الذي صدر في يوليو 1995م بحل الهيئة العامة للاستثمار وائلولة صلاحيتها القانونية الى الولايات الى احدث فجوة في المعلومات حول الاستثمار الاجنبي في الفترة السابقة الا ان كل المستندات الخاصة بالاستثمارات الاجنبية والوطنية تم تحويلها للولايات باعتبارها جهات الاختصاص .

الجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات الاجنبية.المباشرة في السودان خلال الفترة (1990-2014) ومعدلات نمو الاستثمارات.

الجدول رقم(1) حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومعدل النمو خلال الفترة 1990 -

2014 م. (مليون دولار)

السنة	حجم الاستثمار	معدل النمو
1990	10.3	-
1991	25.9	0.51
1992	73.1	0.82
1993	188.0	1.57
1994	126.4	-0.32
1995	834.0	5.5
1996	1409.1	0.68
1997	2842.9	1.01
1998	5751.4	1.02
1999	4424.5	-0.23
2000	3887.6	-0.12
2001	6767.5	0.74
2002	10426.4	0.54
2003	9880.1	-0.05
2004	13069.6	0.32
2005	24185.6	0.85
2006	25275.9	0.04
2007	2723.5	-0.89

9.24	27900.2	2008
0.02	28584.7	2009
0.21	34803.9	2010
0.93	2313.7	2011
0.00	2312.9	2012
-0.27	1687.9	2013
-0.24	1277.4	2014

المصدر : وزارة الاستثمار الادارة العامة للبحوث والمعلومات.

شرح الجدول اعلاه من خلال ثلاثة مراحل:

1- المرحلة الاولى (1990-2000) حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان ضعيف الي حد ما مقارنة بالفترات التالية لها وهذا منطقي لان في تلك الفترات ضعف في المناخ الاستثماري في السودان .

2- المرحلة الثانية (2000-2010) في هذه الفترة يوجد زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان هذه الفترة تعتبر ما قبل انفصال الجنوب في العام 2011.

3- المرحلة الاخيرة (2011-2014) هذه الفترة شهدت نقص ملحوظ في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان ونرجع ذلك لعدة اسباب منها خروج بعض الاستثمارات في بعض القطاعات مع انفصال الجنوب 2011 .

والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

جدول رقم (2) تدفق الاستثمار الاجنبي حسب القطاعات الاقتصادية "القيمة بالدولار":

السنة	القطاع الزراعي	قطاع الخدمات	القطاع الصناعي
1990	0	0	0
1991	0	0	0
1992	0	0	0



22	56	10	1993
30	89	120	1994
48	8	494	1995
29	122	22	1996
365	17	62	1997
70	30	49	1998
647	346	31	1999
74	231	10	2000
29	283	3	2001
566	343	57	2002
351	274	373	2003
357	1190	4	2004
908	2078	16	2005
1669	1115	200	2006
3037	1603	381	2007
1025	3951	176	2008
845	1908	653	2009
737	2677	126	2010
194	4212	106	2011
8	13	19	2012
193	1210	333	2013
241	154	52	2014

المصدر : وزارة الاستثمار الادارة العامة للبحوث والمعلومات.

السنوات الشاغرة في الجدول تعني عدم تصديق اي مشروع اجنبي في القطاع خلال العام.

من الجدول رقم (2) نلاحظ الاتي:

1- رغبة المستثمر الاجنبي تميل للاستثمار في المجالات التي تقل فيها المخاطر كمشروع النقل، والانشاءات والمقاولات ومشروعات الطرق والحفريات وغيرها مما اكسب قطاع الخدمات نسبة كبيرة من الاستثمار الاجنبي.

كذلك قرار الحكومة بالسماح للقطاع الخاص بالدخول في استثمار مشروعات البنيات التحتية كالكهرباء والطرق واقامة المدارس والجامعات الخاصة كان سببا في دخول المستثمر الاجنبي للاستثمار في هذا القطاع .

2- قطاع الصناعة وبالرغم من مشاكله العديدة ، الا انه تساوي مع قطاع الخدمات الاقتصادية جذبا لرؤوس الاموال الاجنبية و يرجع ذلك لاهمية هذا القطاع من الناحية الاقتصادية وكبر حجم رأس مال المشروعات التي تنفذ في هذا القطاع.

3- المعلومات الواردة من الجدول عن القطاع الزراعي والصناعي والخدمات الاقتصادية تم الحصول عليها من واقع دراسات الجدوى المقدمة للوزارة الاستثمار سابقا والتي بموجبها تم الترخيص للمشروع.

## المبحث الثاني

### محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان

حظي موضوع محددات الاستثمار الاجنبي بعدد غير قليل من الدراسات العلمية والتي تدرس اتجاهات متعددة اعتمادا على النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية والبعض الاخر قسمها الي محددات خارجية ومحددات داخلية وفقا للاستثمار وغيرها من اسمائها محددات تتعلق بعوامل الدفع او الطرد وعوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الي اخره من التسميات والتقنيات الا اننا نجد ان جميع تلك الدراسات تشترك في قاسم مشترك اساسي وهو معرفة المحددات الحاكمة لتدفق الاستثمار الاجنبي، عليه فان الدراسة سوف تستعرض تلك المحددات لمعرفة اي مدى سوف يتاثر تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي السودان وفقا لهذه المحددات.

اولا: سعر الصرف الاجنبي:

من اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر استقرار سعر الصرف لعملة البلد المضيف حيث اوضحت الدراسات التطبيقية ان الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل عكسيا مع تقلبات اسعار الصرف و ان مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى كما يتعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة، وهذا يعتبر تائيرا على مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في دراسة عن مناخ الاستثمار في السودان من وجه نظر المستثمر ،وجد ان 60% من العينة يرون ان عدم استقرار سعر الصرف يمثل عائق كبير لتدفق الاستثمار الاجنبي ،ويعاني سعر صرف الجنية السوداني من تقلبات كبيرة وذلك من الفترة (2008-2014 ) والتي شهدت الازمة المالية العالمية وانفصال الجنوب في 2011 مما ادى لعدم استقرار سعر الصرف خلال هذه الفترة.

#### ثانيا: معدل التضخم:

معدلات التضخم تلعب دور كبير ومباشر في سياسات التسعير وحجم الارباح وبالتالي حركة راس المال ،كما تؤثر على تكاليف الانتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات كما ان لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق ،اضافة الي فساد مناخ الاستثمار لان المستثمر الاجنبي في حاجة الي استقرار سعري في معدلات التضخم ،اضافة الي ان التضخم يشوه النمط الاستثماري حيث يتجه الاستثمار الي الانشطة قصيرة الاجل وبيعتد عن الاستثمارات طويلة الاجل وجدت دراسة عن الاستثمار الاجنبي في بعض دول امريكا اللاتينية وهي شيلي ،كولمبيا وكوستاريكا ان الدول التي استطاعت كبح التضخم في معدلات لا تزيد عن 20% حققت نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمارات الاجنبية، اما في السودان فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعا ملحوظا خصوصا خلال الفترة (2008-2014) والتي شهدت وصول معدلات التضخم حوالي 35% مما اثر سلبا على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

#### ثالثا: حجم السوق:

كلما كان حجم السوق في دولة ما كبيرا فانه يغري المستثمرين والاستثمار الاجنبي بالتوجه للاستثمار في هذه الدولة، فالمستثمرين الاجانب يكون اكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في اسوقها والتي توفر فرصا للاستثمار اي انه لا يكفي ان يكون حجم السوق كبيرا بل يجب ان يكون ديناميكيا وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق اسيا، بينما يعاني السودان من صغر وعدم ديناميكية اسواقه.(1)

#### رابعاً: التوقعات المستقبلية لاسعار عوامل الانتاج واسعار المنتجات:

التوقعات المستقبلية لاسعار عوامل الانتاج واسعار المنتجات والتي تعكس حالات التفاؤل والتشاؤم عند المستثمرين، وتؤثر على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، اما في السودان نلاحظ الارتفاع المستمر لعناصر الانتاج الناتج عن انخفاض قيمة العملة الوطنية بسبب انخفاض العائدات البترولية بعد الانفصال والذي كانت له اثاره السلبية على الاداء الاقتصادي في البلاد.

#### خامساً: السياسة الضريبية:

يعتبر السوق الضريبي من المكونات الاساسية لمناخ اي استثمار، وتلعب الضريبة دورا رئيسيا كأداة للتاثير على الميل الاستثماري وذلك ان زيادة الضرائب المباشرة نسبية كانت ام تصاعدية تؤدي الي التخلص من قيمة الاستثمار بالاخص الاستثمارات الحديثة اما لها من تاثير سالب على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد ان الهيكل المالي للاستثمار ذو حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فاذا كانت معدلاتها مرتفعة اعتبر ذلك عاملا طرد للاستثمار الاجنبي المباشر اذ ترهق هذه الاخيرة ارباح المستثمر الاجنبي . وتستعمل الضرائب في توجيه وتشجيع الاستثمارات ككل من خلال افاءات الضريبة الدائمة او المؤقتة او من خلال التخفيضات في قيمها وذلك من اجل تحديد فروع النشاط او الترفية وتعتبر الضريبة سلاحا ذو حدين فمن جهة تؤدي الي الاستثمار المباشر ومن جهة اخرى تفقد خزينة الدولة الكثير من الموارد اما اثر في السودان يعتبر الاثر الضريبي ايجابا على المناخ الاستثماري في السودان وخصوصا بعد العام 2013 م بعد منح المشروع الاستثماري

(1) عبد اللطيف طه علي، مستقبل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان، وزارة العلوم والتكنولوجيا، دائرة الابحاث الاقتصادية والاجتماعية

الامتيازات والاعفاءات الضريبية واي رسوم اخرى على المشروع مما اثر ايجابا على مناخ الاستثمار في السودان.

#### سادسا : سهولة تحويل الارباح الي الخارج:

من اهم عوامل جذب الاستثمار الاجنبي سهولة تحويل رؤوس الاموال والارباح المتحققة عن عملية الاستثمار الي الخارج وسهولة التحويل هذه تتطلب توفر عرض العملة الصعبة الذي ربما تاتر سلبا بعد انفصال الجنوب وفقدان البلاد لعائدات البترول من العملة الصعبة مما ادى لتدهور سعر صرف الجنية السوداني وصعوبة تحويل ارباح الشركات الاجنبية خارج السودان عدم سهولة التحويل تهدد استمرارية الاستثمارات الاجنبية القائمة فضلا عن اعاقه تدفق المزيد من الاستثمارات الاجنبية في المستقبل، كما ان النقد الاجنبي يقود ايضا الي صعوبات الحصول على مدخلات الانتاج التي يستوردها المستثمر الاجنبي من الخارج.

#### سابعا: الناتج المحلي الاجمالي :

الناتج المحلي الاجمالي عبارة عن القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات التي يتم انتاجها في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية للدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وهو مؤشر غير حكومي يقيس الكفاءة الانتاجية لاقتصاد تلك الدولة، ويعتبر الناتج المحلي الاجمالي من اهم المحددات الاساسية للشركات متعددة الجنسيات التي تبحث عن النفاذ الي الاسواق الجديدة او لزيادة حصتها من اسواق الدول المضيفة وتجد هذه الشركات ضالتها في الدول ذات الناتج المحلي الكبير ويلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي قد سجل معدلات نمو مرتفعة خصوصا بعد تصدير البترول 2000 مما ادى لزيادة تدفق الاستثمار الاجنبي نحو السودان. نجد ان مساهمة البترول في الناتج المحلي الاجمالي زاد من 2% 1999 م الي 8% 2000 م والي 16% في 2006 م وبعد الانفصال اصبحت مساهمة البترول ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي من غير تعويض موازي مما اثرعلى جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.(1)

#### ثامنا: الاستقرار السياسي :

(1) المرجع السابق، ص17 .

يعتبر من اهم عوامل جذب الاستثمارات الاجنبية، اذ ان الاستقرار السياسي ربما يعني استقرار السياسات الاقتصادية مما يقلل من نسبة عدم التأكد في البلد المعني، وهذا يقلل المخاطر بالنسبة للمستثمر ومن ثم عامل جذب مهم، كما ان المستثمر الاجنبي يخشى ان يفضي تغير النظام السياسي الي تغير السياسة الاقتصادية التي على اساسها بني استثمارته، وقد اثر عدم الاستقرار السياسي في السودان خصوصا في مناطق النزاعات (النيل الازرق،جنوب كردفان،ودارفور) سلبا على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.(2)

### المبحث الثالث

#### معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان

لاشك ان السودان استطاع ان يستقطب العديد من المستثمرين الاجانب ولكن ماتم استقطابه مازال دون الطموح مقارنة بالموارد الاقتصادية المتاحة والامتيازات الممنوحة، ويرجع ذلك الى اسباب عديدة تحتاج الى معالجات نذكر منها :

#### أ- المعوقات الهيكلية :

من اهم المشاكل التي تواجه الاستثمار الاجنبي في البلاد نقص الهياكل والبنيات الاساسية خاصة خدمات الطرق والكهرباء والصرف الصحي وعدم انتشار هذه الخدمات بصورة شاملة في كافة انحاء القطر .

#### ب- ضعف وضيق اسواق راس المال:

وتأتي اهمية الاسواق في كونها تقوم كوسيط بين السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية للمشروعات.

(2)- المرجع السابق، ص20 .

### ج- عدم ثبات السياسات الاقتصادية والمالية في الدولة.

ان عدم ثبات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في اي دولة يؤدي بدوره الي عدم جذب الاستثمارات الاجنبية في البلاد.

### د- المعوقات الادارية :

بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في البلاد الا ان هنالك عدة معوقات تواجه تحسين مناخ الاستثمار في اطار الاجراءات الادارية على المستوى الاتحادي والولائي متمثلة في الاتي :

1-مازال الجهاز المكلف بخدمة المستثمرين عبر كافة مراحل العملية الاستثمارية غير مكتمل بالرغم من الجهود المبذولة لاقامة مشروع النافذة.

2- البيروقراطية وسلحافية الاجراءات وتعددتها (قبل الحصول على الترخيص الاستثماري وبعده).

3- تعدد الاجهزة والجهاز الذي يتعامل معها المستثمر، وانعدام التنسيق و التناغم بينها ليس هذا فحسب بل دخول تلك الاجهزة في صراعات تؤدي الى اهدار وقت المستثمر بسبب تنازع الصلاحيات.(1)

4- عدم وضوح دور الاجهزة القومية المكلفة بالترويج للاستثمار وضعف الامكانيات المخصصة لهذا الغرض.

5- ضعف العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة ( اتحاد اصحاب العمل).

6- ضعف دعم وتمويل البنيات التحتية بالولايات , كذلك استخدام التمويل الممنوح للقطاعات خاصة القطاع الزراعي مما يؤدي الى التعثر المصرفي.

7- تأهيل بعض الكوادر العاملة في الاجهزة المختصة بامر الاستثمار.

(1) تقرير مشاكل ومعوقات الاستثمار الأجنبي ، جهاز الاستثمار ، 2002م.

8- عدم وجود مخطط واضح لتوجيه التدفقات الاستثمارية القادمة من الخارج ضمن مجالات وقنوات محددة وعدم توفر البيانات الكافية عن فرص الاستثمار وقصور النشاط الترويجي.

#### هـ- معوقات قانونية وتشريعية وتشمل الاتي :

1- تعارض التشريعات الاستثمارية مع كثير من التشريعات الاخرى مما يؤدي الى تعامل المستثمر مع اكثر من قانون كقانون الاراضي والجمارك, وعدم ثبات تلك التشريعات مما يؤدي الى عدم استقرار اوضاع المستثمر بسبب كثرة التعديلات بالاضافة الى ان بعضها غير مشجع للاستثمار وهناك مشاكل في تنفيذها.

2- المعوقات الامنية والتي تحول دون قيام المشروعات الاستثمارية في بعض مناطق البلاد التي تتميز بتوافر موارد اقتصادية هائلة.

3- عدم المصادقية في تنفيذ حزمة الحوافز التي يمنحها القانون للمستثمر.

4- معوقات ترتبط بالمستثمرين انفسهم منها سيادة النظرة التجارية قصيرة المدى لدى البعض منهم وعدم قيامهم بدراسة مشروعاتهم بصورة متأنية وشاملة تسمح لها بالاستمرار وتحقيق العائد المرجو كذلك عدم التزامهم بارسال التقارير الخاصة باداء المشروعات حتى يتم ربطها بالاعفاءات الضريبية وتجديدها سنويا.

5- ضعف وعدم تمويل البنيات التحتية بالولايات.

6- ضعف وتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ، باعتبار ان الحكومة الامريكية يمكنها من خلال نفوذها في صناديق التمويل الدولية (WB and IMF) ممارسة الكثير من الضغوط بحجة عدم تدفق المنح والقروض والاستثمارات الاجنبية من حليفاتها من الدول الغربية الاخرى.

المبحث الرابع : تطور القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار



تم اعداد مجموعة من التشريعات المنظمة له ويمكن تلخيص اهم تلك التشريعات في الآتي(1):

- في عام 1958م صدر قانون الميزات الممنوحة , الذي يهدف الى تشجيع استثمارات القطاع الخاص بهدف احداث طفرة صناعية وتغيير تركيبة الاقتصاد القومي من زراعي رعوي الى صناعي حديث.

- وفي عام 1967م تم انشاء وزارة الصناعة لتقوم بتخطيط وتنفيذ السياسات المتعلقة بالاستثمار الصناعي وصدر قانون تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعي, ويتميز هذا القانون بانه في حالة التأميم او التصفية الاضطرارية يتم تعويض المستثمر.

- في عام 1973م صدر قانون التنمية وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية وخاصة البنيات الاساسية في مجال النقل والاتصالات والطرق.

- في عام 1974م صدر قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي ومنح هذا القانون اعفاءات ضريبية للمستثمرين في القطاع الصناعي والحرفيين والصناعات الوسيطة.

- في عام 1976م صدر قانون تشجيع الاستثمار الزراعي واهم اهداف هذا القانون تنفيذ الخطة الزراعية لنفس العام.

### **قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990 و المعدل في 1991م:**

بقيام ثورة الانقاذ الوطني و انعقاد المؤتمر الاقتصادي الاول و الذي تضمن في توصياته ضرورة مراجعة قانون تشجيع الاستثمار في اطار برامج الانقاذ الثلاثي ، انعقد مؤتمر المستثمرين المحليين في فبراير 1990م تلاه مؤتمر المستثمرين العالمي في مارس 1990م، وبعد تداول تقارير اللجان المختصة بمراجعة القانون و مناقشت مسوداته و اجراء التعديلات اللازمة تم اصدار قانون تشجيع الاستثمار 1990م في 24/مايو/1990م.(1)

### **اهم سمات قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م:**

(1)المفوضية العليا للاستثمار، 2011م.  
(1) قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م ، وزارة الاستثمار.

- إنشاء جهاز له الاستقلالية عن الوزارات ذات الصلة بتنفيذ قانون الاستثمار يرأسه مجلس وزاري تحت اشراف مجلس ادارة يرأسه وزير مركزي هو رئيس الهيئة العامة للاستثمار .

- افرد القانون ميزات اضافية و تفضيلية لتشجيع الاستثمار في المناطق الاقل نمواً و التي تخدم اهداف القانون المتمثلة في الامن الغذائي و تشجيع الصادر و تحقيق التنمية المتوازنة .

- تضمن القانون تسهيلات و ضمانات كافية لضمان تحويل الارباح و رأس المال عند التصفية .

- نص القانون على ان يبت مجلس الادارة في طلب الترخيص خلال مدة اقصاها الشهرين من تاريخ تسليم الطلب مستوفياً ، كما اعطى للمستثمر الحق في التظلم للمجلس الوزاري في حالة تأخير البت في طلبه و على المجلس الفصل في التظلم خلال شهر من تاريخه .

### **ماتم تنفيذه في اطار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م:**

- اوجب القانون على الجهة المختصة تسليم الارض المخصصة للمشروع في مدة اقصاها ثلاث اشهر من تاريخ الترخيص كما نص صراحة على امكانية التقسيط.

- صدر قرار بتجميع الرسوم الجمركية و المتعلقة بالوارد في رسم واحد و بنسب معينة حسب القطاعات المختلفة .

- لضمان تسهيل اجراءات الترخيص و الاستفادة من الميزات و التسهيلات الممنوحة للمشروع ثم فتح مكاتب للتنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار و الهيئات ذات الصلة و تشمل الجمارك ، بنك السودان ، المساحة و التخطيط العمراني لتسهيل الاجراءات المتعلقة بالمشروع بكل جهة .

- بداية دراسة و اعداد الخريطة الاستثمارية الشاملة للبلاد بغرض تخطيط الاستثمار و ترشيده حسب الثروات الطبيعية و الامكانيات المتاحة لكل ولاية .

- وتمشيا مع فدرالية الاستثمار تم فتح ادارات للاستثمار بكل الولايات .

- إنشاء إدارة خاصة بتطوير وترويج الاستثمار تختص باعداد الدراسات للمشروعات الاستثمارية داخليا وخارجيا وفتح قنوات مع اجهزة الاستثمار بالبلاد العربية والاجنبية.
- قيام جهاز خاص بالمناطق الحرة لمزيد من التسهيلات للمستثمرين وجذب رؤوس الاموال واستقطاب التقنيات الحديثة المتمشية مع امكانيات البلاد الفنية والادارية (1).

### سلبيات قانون تشجيع الاستثمار للعام 1990م:-

- تأثر القانون بسياسات الدولة النقدية التي تمخض عنها عدم السماح بتجنيب الاموال .
- بالرغم من أن القانون قد نص على أنه يسود على القوانين الأخرى بالقدر الذي يزيل التعارض إلا ان هناك معوقات تتعلق ببعض القوانين الأخرى ( كقانون الاراضي مثلا حيث يتم نزع اراضي المشروعات الاستثمارية وفقا لقانون الاراضي ) .
- كذلك لم يعط هذا القانون سلطة تخصيص وتسليم الارض لاجهزة الاستثمار ، الامر الذي ادى لتأخير تسليم كثير من المشاريع .
- لم تنشأ بكل وزارة مختصة وحدة للاستثمار ، وبالتالي لم تمارس تلك الجهات اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون .
- وفي يونيو عام 1994م صدر قرار مجلس الوزراء رقم ( 344 ) الذي بموجبه تم حل الهيئة العامة للاستثمار و تم ضم الهيئة العامة للاستثمار لوكالة التخطيط وسميت وزارة التخطيط والاستثمار خلال الفترة 1994م - 1996م . وتم تفويض وزير الدولة لوزارة التخطيط والاستثمار ليقوم بمهام رئيس الهيئة العامة للاستثمار و ظللت الولايات ممثلة في وزارات المالية بالولايات تقوم بممارسة صلاحيات رئيس الهيئة العامة للاستثمار في تنفيذ قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م .

### وتبع ذلك اصدار قانون تشجيع الاستثمار للعام 1996م

(1)موقع بوابة الاقتصاد السوداني ، ورقة عمل الاستثمارات الأجنبية في السودان الرؤى المستقبلية، الخرطوم 25 مارس 2005م، وزارة الزراعة والغابات تم الحصول على المعلومة في 2009/9/3م.

حيث تم بموجب تشجيع هذا القانون إنشاء إدارة عامة لترويج الاستثمار تتبع لوزارة المالية .  
وقد صدر هذا القانون متضمنا نفس المزايا والتسهيلات والضمانات التي وردت بالقانون  
السابق إلا انه ابتدع ثلاث مستويات للترخيص للمشروعات الاستثمارية والتعامل معها  
وأعطى كل منها سلطات .

( أ ) الحكومات الولائية .

( ب ) الوزارات الاتحادية .

( ج ) وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

### **سلبات قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م:**

- تم توزيع صلاحيات منح التراخيص بين (18) وزارة اتحادية و(26) ولاية
- لا يوجد جسم مسئول يشرف على كل الجهات التي تتعامل في الاستثمار .
- اعطى صلاحية منح الميزات للمشروعات الاتحادية والعابرة للولايات والاستثمار الاجنبي  
المختلط للوزارات الاتحادية .
- سلب القانون صلاحيات الولايات في منح الامتيازات والتسهيلات للمشاريع الولائية ولم  
يحدد الجهة التي تمنح الميزات للمشروعات .
- منح القانون إدارات الاستثمار بالولايات صلاحية الترويج للاستثمار وحرمها من التعامل  
مع المستثمر الاجنبي .
- لم تصدر لوائح مفسرة للقانون للفصل بين صلاحيات الولايات والوزارات الاتحادية .

### **قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2000م:**

- ولتلافي العيوب في قانون 1996 تم اصدار قانون 1999 تعديل لسنة 2000م ،وبموجبه  
تم ضم جهاز الاستثمار لوزارة الصناعة والاستثمار .

### **سمات قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م:**

- ميز القانون في منح المميزات بين المشروعات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية .

- يتم اعفاء كل المشروعات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية من الرسوم الجمركية على التجهيزات الرأسمالية من معدات وآليات وغيرها ومدخلات انتاج .
- اعطاء معاملة خاصة للمشروعات التي تقوم وفق اتفاقيات خاصة مبرمة مع حكومة السودان .
- تبني مفهوم واسع وعريض لرأس المال المستثمر ليشمل النقد المحلي - الاجنبي - رأس المال العيني - الحقوق العينية مثل رهونات وضمانات الدين والحصص والاسهم والسندات والحقوق المعنوية ،حقوق الملكية الفكرية والنشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والارباح التي يحققها المشروع والتي يعاد استثمارها في نفس المشروع او مشروع اخر .
- التوسع في مفهوم مجالات الاستثمار ليشمل مجالات اخرى إضافة للمجالات الاساسية الموارد الطبيعية والطاقة الجديدة والمتجددة .
- عدم التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه محليا أو اجنبيا أو بسبب كونه قطاعا عاما أو قطاعا تعاونيا أو مختلطا .
- عدم التمييز بين المشاريع المتماثلة عند منح الميزات أو الضمانات .
- توحيد جهة اصدار الترخيص للمشروعات الاستثمارية الاتحادية لدى وزارة الاستثمار ، مع إعطاء الوزارات الاتحادية المختصة وذات الصلة بالاستثمار الاختصاصات التالية:
- تحديد الأولويات ووضع السياسات الاستثمارية لوزاراتهم .
- إعداد الخرائط الاستثمارية القطاعية .
- الموافقة من حيث المبدأ على قيام المشروع بناءا على دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية المحولة من وزارة الاستثمار .
- متابعة تنفيذ المشروعات الخاصة بالوزارة المختصة ورفع تقارير دورية حولها

- إعطاء الوزراء الولائيين حق منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم التي تفرض بقانون ولائي وتخصيص الارض اللازمة للمشروع والتوصية لوزير الاستثمار بشأن منح الإعفاءات الضريبية والجمركية .

- النص على ان تصدر الولايات قانون على نسق القانون الاتحادي .

- فصل القانون اجراءات الحصول على الترخيص لأي مشروع استثماري .

- تم تسهيل وتقصير اجراءات تطبيق الامتيازات الجمركية على واردات المشروعات الاستثمارية .

- **سلبيات قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م:**

- بالرغم من صدور القانون لمعالجة السلبيات التي صاحبت قانون الاستثمار لسنة 1996م إلا ان هنالك قصور في بعض بنوده مثل عدم اعطاء الولايات صلاحية منح الميزات للمشروعات الولائية ، بل تتم فقط التوصية للوزير الاتحادي للموافقة على الميزات المطلوبة .

**قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل نوفمبر 2002م:**

وقد تم تعديل هذا القانون مرة اخرى من نوفمبر 2002م ،حيث تم إنشاء وزارة الاستثمار وقد تم حل هيئة الاستثمار ولاية الخرطوم وتم دمجها مع جهاز الاستثمار ، وكانت بداية تطبيق نظام النافذة الموحدة في ظل وزارة منفصلة للاستثمار ،كما تم تعديل هذا القانون في عام 2003م ليصبح أكثر مرونة وتبسيطا للاجراءات المعتمدة ،حيث اعطى القانون افضليات توجه الاستثمار للمناطق الاقل نموا وكذلك للمشروعات الاستراتيجية .

كما تم إجراء بعض التعديلات بمواد القانون في عام 2007م ومن ضمنها تم تعديل المادة (10) من القانون والمختصة بمنح الإعفاءات الضريبية واستعاض عنها بنظام الفئة الموحدة والتي تفسر بالاتي :

▪ تحصل 10% من صافي الربح للمشاريع الصناعية .

▪ تحصل 15% من صافي الربح للمشاريع الخدمية .

▪ يحصل صفر % من صافي الربح للمشاريع الزراعية .

والجدول التالي يوضح التشريعات الاستثمارية منذ الاسقلال وملاحح عامة عنها خلال الفترة 1965-1999م.

### جدول رقم (3) التشريعات الاستثمارية:

الرقم	اسم القانون	سنة الاصدار	ملاحح عامة
1	قانون الميزات والممنوحة	1956	- عنى به القطاع الصناعي لتحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد زراعي رعوي إلى اقتصاد صناعي حديث . - منح حوافز مالية كالاغفاءات والتسهيلات فضلا عن اعفاء ضريبي.
2	قانون تنظيم وتشجيع الاستثمارالصناعي	1967م	- منح الاستثمارات الوافدة الضمانات اللازمة . - أشتمل على نصوص تتيح تحويل الأرباح وفوائد القروض ورؤوس الأموال الأجنبية.
3	قانون التنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي	1972	- التأكيد على عدم التأميم والمصادرة للمشاريع الاستثمارية إلا بأمر قضائي
4	قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية	1973م	- تشجيع الاستثمار بصفة خاصة في مجالات السياحة , النقل , التخزين , الخدمات الزراعية والإنتاج الزراعي . إضافة إلى المرافق الاقتصادية الأخرى.
5	قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي.	1974م	- تشجيع الاستثمار في المنشآت التي لها أهمية استراتيجية وتوفر فرص العمل لسودانيين . - منح اعفاءات ضريبية للفترة تمتد الى 15 عاما .
6	قانون تنمية الاستثمار الزراعي وتشجيعه	1976م	- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي . - اعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بدء الانتاج . - اعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية. - تمنح الامتيازات والضمانات بعد موافقة وزير المالية .
7	قانون تشجيع الاستثمار لسنة	1980م	- يهدف إلي تحقيق النظرة الشمولية للاستثمار والتي كانت تفقدها القوانين القطاعية .



- منح افاءات ضريبية لابرار الاعمال والصادر ورسوم الانتاج واي رسوم محلية		1980م	
- لا يجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات أو التسهيلات أو الضمانات ، - وبموجب هذا القانون تم إنشاء جهاز مستقل عن الوزارات ذات الصلة بشئون الإستثمار يرأس هذا الجهاز وزير متفرغ وله مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء يهتم بوضع السياسات وتهيئة المناخ المناسب للإستثمار . - منح ميزات تفضيلية للمشاريع التي تهدف للتنمية الريفية المتكاملة	1990م	قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990م	8
إبتدع ثلاثة مستويات للترخيص للمشروعات الإستثمارية والتعامل معها وأعطى كل منها سلطات.	1996	قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1996م	9
تشجيع الاستثمار في عدة مجالات من ضمنها تنمية الموارد الطبيعية والطاقة الجديدة والمتجددة تقسيم المشروعات الى استراتيجية وغير استراتيجية	1999م	قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م	10

### قانون تشجيع الاستثمار للعام 2013م:

#### أهداف القانون:

يهدف هذا القانون الي تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق الاهداف الاستراتيجية القومية وخطط التنمية والمبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني، وغير السوداني ،والقطاع التعاوني، والمختلط، والعام، وإعادة التاهيل، والتوسع في المشاريع الاستثمارية.

#### مجالات الاستثمار القومي:

يشجع هذا القانون، الاستثمار على المستوى القومي، لتحقيق اهداف التنمية والاستثمار، في المجالات المختلفة حسبما تقرره اللوائح.

### **حظر التمييز بين المشاريع:**

1- لاغراض هذا القانون ، لا يجوز التمييز بين المستثمر بسبب كونه سوداني ، او غير سوداني ، او بسبب كونه قطاعا عاما، او خاصا، او قطاعا نعاونيا ، او مشتركا،.

2- لا يجوز التمييز بين المشاريع المتماثلة ، في المناطق المماثلة ، فيما يتعلق بمنح الميزات والضمانات.

### **المجلس:**

#### **انشاء المجلس وتشكيله:**

1- ينشأ مجلس يسمى "المجلس الاعلى للاستثمار" يشكل من رئيس الجمهورية برئاسته وعضوية عدد من الاشخاص يمثلون الجهات ذات الصلة.

2- يكون رئيس الجهاز ، عضوا ومقررا للمجلس.

#### **اختصاصات المجلس وسلطاته:**

المجلس هو السلطة العليا،المسؤولة عن شئون الاستثمار،ودون الاخلال بعموم ما تقدم،تكون للمجلس الاختصاصات والسلطات الاتية:

- اجازة السياسات العامة ،والاستراتيجيات ، والخطط ، والبرامج ، اللازمة لتحقيق اهداف الاستثمار ومتابعة التنفيذ.

- تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار، وازالة المعوقات ، وتسهيل اداء الاعمال.

- تحديد مجالات واولويات الاستثمار، ووضع الموجهات العامة وفقا للسياسات العامة والخارطة الاستثمارية .

-تشكيل لجان فنية،وتحدد اللوائح اختصاصتها ، وسلطاتها.

- مراجعة القوانين المتعلقة بالاستثمار، بشكل مباشر، او غير مباشر.

- اعتماد المناطق الاقل نمو اوفقا لما تحدده اللوائح.
- التنسيق بين الجهات ذات الصلة بالاستثمار، على المستوى القومي والولائي.
- الاشراف على حسن سير الاداء، والنظر في التقارير المرفوعة اليه من الجهاز، واصدار التوجيهات المناسبة بشأنها.
- اجازة الموازنة التقديرية ، والحسابات الختامية، التي يعدها الجهاز.
- اجازة الهياكل التنظيمية ، وشروط خدمة العاملين بالجهاز.
- النظر في تظلمات واستئنافات المستثمرين.
- وضع لائحة داخلية لتنظيم اعماله وعقد اجتماعاته.
- اي اختصاصات او سلطات اخرى ، ممنوحة له بموجب احكام هذا القانون ، او تكون ضرورية لتحقيق اهدافه.
- يجوز للمجلس ، تفويض اي من سلطاته للرئيس.
- يكون للمجلس مكتب تنفيذي للتنسيق والمتابعة.

### الجهاز:

#### انشاء الجهاز ومقره:

- ينشأ جهاز يسمى ، الجهاز القومي للاستثمار يكون له الاستقلال المالي والاداري وشخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام وحق التقاضي باسمه.
- يكون مقر الجهاز الرئيسي بولاية الخرطوم.

#### اختصاصات الجهاز وسلطاته:

- تكون للجهاز،الاختصاصات والسلطات التنفيذية اللازمة لتحقيق اهداف هذا القانون،ومع عدم الاخلال بعموم ما تقدم ، تكون له الاختصاصات والسلطات الاتية:
- اعداد مقترح باولويات الاستثمار ورفعها للمجلس.

- اعداد الخارطة الاستثمارية،وفقا لسياسات الدولة ، والخرائط القطاعية التي تعدها الوزارات المختصة، ورفعها للمجلس.
- منح الميزات التفضيلية للمشاريع التي تتوفر فيها الشروط ، حسبما تحدده اللوائح.
- توفير البيانات الاساسية ، وتوضيح السياسات للمستثمر.
- اعداد مؤشرات اولية للمشاريع الاستثمارية ، والترويج لها.
- التوصية لتحديد المناطق الاقل نموا ، ورفعها للمجلس لاجازتها وفقا لاحكام اللوائح.
- الترخيص على طلبات الاستثمار ، واجراء كافة المعاملات الخاصة بالمشروعات،وفحصها، ومنح التراخيص والامتيازات ، واصدار القرارات بالتنسيق مع الجهات المختصة ، وفقا للسياسات العامة.
- نزع الاراضي القومية المخصصة للمستثمر، التي لم يتم استثمارها خلال المدة المقررة باللائحة.
- تنظيم المؤتمرات ، وورش العمل ، والمعارض ، والسمنارات ، والمشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
- طلب البيانات ، والمعلومات المتعلقة بالاستثمار .
- التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالاستثمار، في المستوى القومي والولائي.
- اي سلطات اخرى لازمة لتحقيق اهداف هذا القانون ، يوكلها له المجلس.

## الفصل الرابع

### الدراسة التطبيقية

#### المبحث الاول: توصيف النموذج القياسي المقترح

تلعب النماذج القياسية دورا هاما في التحليل الاقتصادي , وكذلك في دراسة البدائل الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في المدى القصير او المدى الطويل.

وقد انتشر استخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ويرجع ذلك لسببين:

اولهما : ان النماذج القياسية اصبحت اداة من ادوات التحليل الاقتصادي والاحصائي تساعد على التعرف على حقيقة المتغيرات الاقتصادية, ومدى ارتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف على تأثير كل منها على الاخرى, واستخلاص النتائج .

وثانيهما : ظهور الحاسبات الالكترونية وحدث التطور الهائل فيها مما اتاح استخدام المنهج الرياضي في المشاكل الرياضية المعقدة بسهولة الى جانب الثقة في الحسابات عند الحل. وعند استخدام النماذج القياسية فان اول خطوة يبدأ بها الباحث هي توصيف النموذج الذي سيتولى بواسطته دراسة الظاهرة<sup>(1)</sup>

**وهناك عدة خصائص يجب ان تتوفر في اي نموذج اقتصادي منها:**

- 1- مطابقة النظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح.
- 2- قدرته على توضيح المشاهدات ، بحيث يكون متناسقا مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

(1) طارق الرشيد في الاقتصاد القياسي التطبيقي (السودان, جي تاون للنشر , 2005) ص 3.

3- دقتها في تقدير المعلمات, ومن هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعلمات الحقيقية ،وتأتي هذه الدقة من اتصاف هذه التقديرات بصفات مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل خاصية عدم التحيز Unbiased.

4- كفاءتها

5- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ , وبحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المتعددة.

6- خاصية البساطة، اذ ان النموذج الاقتصادي يحدد العلاقة الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة فكلما قل عدد المعدلات وكان شكلها الرياضي ابسط اعتبر النموذج الاقتصادي افضل من غيره شريطة ان لا يكون على حساب الدقة في التقدير.

**مراحل توصيف النموذج القياسي :**

ان بناء نموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة او مجموعة من المعادلات , لذا تعد هذه المرحلة هي اولى واهم مراحل نماذج الاقتصاد القياسي حيث يتم تحديد متغيرات النموذج والتي تقسم الى متغيرات داخلية والتي تحدد قيمتها من خلال النموذج, ومتغيرات خارجية مستقلة وهي المتغيرات التي يتحدد قيمتها من خارج النموذج, كما ويتوقف نوع الصيغة الرياضية لمعادلة ما "خطية او غير خطية" على ما تقدمه النظرية الاقتصادية , وكما يتحدد في هذه المرحلة اشارة وحجم المعلمة بالاستناد الى النظرية الاقتصادية.

**تحديد متغيرات النموذج :**

يمكن تحديد متغيرات النموذج من عدة مصادر اهمها النظرية الاقتصادية, والدراسات السابقة, والظاهرة محل الدراسة, وقد تم تحديد متغيرات هذه الدراسة على النحو التالي :

**أ - المتغير التابع :**

الاستثمارات الاجنبية المباشرة :

هو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات والطاقت الانتاجية الجديدة اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة وتجديدها، ويعرف بأنه تملك المستثمر الاجنبي لجزء او كل الاستثمارات في المشروع.

**ب - المتغيرات المستقلة :**

**الناتج المحلي الاجمالي ( GDP )**

هو قيمة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال السنة بالاسعار الجارية اي سعر السوق، فالناتج المحلي الاجمالي يشير الى حجم السوق المحلي والبنية الاقتصادية في الدولة.(1)

**سعر الصرف :**

يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية اي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة او العملات الاجنبية وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة وقد تم اخذ سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

**معدل التضخم :**

يقصد به الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مع انخفاض القوة الشرائية، فهو يشير الى مدى الاستقرار الاقتصادي في الدولة، اي وجود التضخم يشير الى ان السياسات الاقتصادية غير مستقرة، وكذلك يؤثر ذلك على اسعار السلع المصدرة الامر الذي يقلل من مقدرتها على المنافسة خارجيا وفي نفس الوقت فان الطلب على السلع المستوردة يتزايد و يؤثر على الاستثمار المحلي.

**2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج :**

لاتعطي النظرية الاقتصادية معلومات كافية بشأن طبيعة الدوال ولذلك يمكن استخدام اسلوب التجريب في الاشكال الرياضية المختلفة، ويقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (فقد يكون نموذج خطي او غير خطي) والشكل الرياضي للنموذج يوضح ان الاستثمار الاجنبي دالة في الناتج المحلي الاجمالي و سعر الصرف والتضخم اي ان :

(1) طارق الرشيد، مرجع سبق ذكره.

$$FDI = F(GDP, EX, INF)$$

حيث ان :

FDI: الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهو متغير تابع.

GDP: الناتج المحلي الاجمالي , وهو متغير مستقل.

EX: سعر الصرف , وهو متغير مستقل.

INF : التضخم وهو متغير مستقل.

المعادلة الخطية للنموذج هي :

$$FDI = BO + B1 GDP + B2 EX + B3 INF + U$$

حيث ان :

BO تمثل معلمة الثابت , وهي عبارة عن قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة بقية المتغيرات المستقلة تساوي صفر.

B1, B2, B3 تمثل معالم المتغيرات المستقلة.

U: عامل الخطأ العشوائي ويعني به مجموعة العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الاجنبية المباشرة ولم يتضمنها النموذج.

3- تحديد الاشارات المسبقة للمعالم :

وفقا للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية والدراسات السابقة , وتتوقع ان تكون الاشارات كالاتي :

BO: تمثل معلمة الثابت وهي " موجبة او سالبة".

B1: معامل الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للاستثمار الاجنبي , وتتوقع ان تكون موجبا. اي اذا زاد GDP يؤدي الى زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

B2: معامل سعر الصرف, وتتوقع ان تكون "سالبا" بحيث اي تغير في سعر العملة بالارتفاع او الانخفاض يؤدي الى تغير عكسي في الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

B3: تمثل معامل التضخم و نتوقع ان يكون "سالبا" بحيث ان اي تغير في معدلات التضخم تؤدي الى تغير عكسي في الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.



## المبحث الثاني

### نتائج تحليل النموذج

جدول (4) اختبار إستقرار السلسلة لمتغيرات النموذج:

إستخدام إختبار (ديكي \_ فولر) المدمج تم التوصل للنتائج الآتية:

المتغيرات	مستوى المعنوية 5%	إحصائية الإختبار	مستوى إستقرار المتغير
الاستثمار الأجنبي	-3.6330	-4.147174	المستوى الاول
النتاج المحلي الإجمالي	-3.6330	-5.253517	المستوى الاول
سعر الصرف	-3.6454	-3.854714	المستوى الثاني
التضخم	-3.6330	-4.087404	المستوى الاول

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل بإستخدام برنامج E\_views

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن القيم الإحصائية للأختبار بالنسبة لمتغيرات الدراسة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأستقرار المتغيرات، حيث نجد كل من متغير الإستثمار الأجنبي، التضخم، سعر الصرف، والنتاج المحلي الإجمالي مستقرة في مستواها، وبالتالي إستقرار متغيرات السلسلة الزمنية لنموذج الدراسة يؤدي إلي الحصول علي تقديرات حقيقية وغير زائفة .

### التكامل المشترك:

يضمن التكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها ، اي بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية ويمكن مطابقتها فهو تصاحب Association بين سلسلتين او اكثر ، وانه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار زائفاً ، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال انها متساوية التكامل .

جدول رقم (5) اختبار التكامل المشترك للنموذج المقدر :

فرضيات الإختبار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
None	47.21	39.60754
At most 1	29.68	14.93064
At most 2	15.41	5.406629
At most 2	3.76	0.418943

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل بإستخدام برنامج E\_views  
من الجدول أعلاه يتضح من نتائج التقدير قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي متجة  
للتكامل المشترك وذلك عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث أن القيم المحسوبة تقل عن القيم  
الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

تقدير وتقييم دالة الإستثمار الأجنبي المبدئي :

أ/ نتائج تقدير الصيغة الخطية :

جدول رقم (6) تقدير الدالة الخطية :

Variab	coefficient	Std error	T.statistic	Prop
C	15723.95	6480.658	2.426290	0.0243
INF	-165.0836	56.80400	-2.906197	0.0084
GDP	622.9085	525.8493	1.184576	0.2494
EX	-1925.448	1703.855	-1.130054	0.2712

R-squared	0.369451	F-statistic	4.101440
Adjusted R-	0.279373	Prob(F-	0.019420

squared		statistic)	
Durbin-Watson stat	1.531621		

المصدر :إعداد الباحث من نتائج التحليل بإستخدام برنامج E\_views

المعادلة المقدرة:

$$FDi=15723.95-165.0836(INF)+622.9085(GDP)-1925.448(EX)$$

أولاً: تقييم النتائج وفقاً للمعيار الإقتصادي:

- 1- إشارة المقدرة الذاتية للإستثمار موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية
- 2- إشارة الناتج المحلي الإجمالي موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- 3- إشارة معامل التضخم سالبة أيضاً تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- 4- إشارة معامل سعر الصرف سالبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .

ثانياً : تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعايير الإحصائي :

\* معنوية المعالم :

يتضح أن بعض معاملات النموذج (القاطع او الثابت و التضخم ) القيم الإحتمالية لها يثبت معنويتها إحصائياً بينما البعض الأخر (الناتج المحلي الإجمالي - سعر الصرف ) لم تثبت معنويتها عند مستوى معنوية 5%

\* إختبار جودة التوفيق:

معامل التحديد المصحح (Adjust R.squared) يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ومن الجدول يتضح أنه يساوي (0.279373) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة 27% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإستثمار الأجنبي) والباقي 73% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج .

\* إختبار F:

يستخدم لأختبار معنوية الإنحدار ككل ويسمى بإختبار التوفيق الكلي وقد ثبت معنوية الدالة إذ نجد أن مستوى الدلالة (0.000) وهي قيمة اقل من (0.05) وهذه F ككل من خلال قيمة دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات .

ثالثاً : نتائج التقدير وفقاً للمعيار القياسي :

\* الارتباط الذاتي :

ويستخدم هذا الإختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وتظهر قيمة إختبار دارين واتسون من الجدول (1.53) وتشير هذه القيمة الي وجود مشكلة إرتباط ذاتي موجب لان القيمة المقدره تبعد عن القيمة المعيارية للإختبار (2).

\* إختلاف التباين :

من خلال إختبار بارك لإكتشاف مشكلة إختلاف التباين نجد أن القيم الإحتمالية للمتغيرات أكبر من القيمة الجدولية (0.05) و معنى ذلك قبول فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين )

\* جدول رقم (7) الارتباط الخطي :

	INF	EX	GDP
INF	1.000000	-0.633634	-0.188057
EX	-0.633634	1.000000	0.115803
GDP	-0.188057	0.115803	1.000000

المصدر :إعداد الباحث من نتائج التحليل بإستخدام برنامج E\_views

لاكتشاف مشكلة الارتباط الخطي للمتغيرات من خلال مصفوفة الارتباطات ووجد إنه لاتوجد مشكلة إرتباط خطي .

يلاحظ ان نتائج التقدير كانت غير جيدة بعدم معنوية بعض المعالم , وايضاً لوجود مشكلة الارتباط الذاتي .

لذلك سوف نقوم باستخدام النموذج التجريبي للوصول إلي نموذج قياسي يمكن الإعتماد عليه لتحقيق أهداف الإقتصاد القياسي .

### جدول رقم (8) تقدير وتقييم دالة الإستثمار الأجنبي المصحح:

معالجة مشكلة الإرتباط الذاتي في النموذج السابق عن طريق إدخال معامل التصحيح يمكن الوصول الي (1)AR للارتباط الذاتي في النموذج السابق عن طريق إدخال معامل

التصحيح

النتائج الآتية وفقاً للصيغة اللوغريتمية الكاملة .

Variab	coefficient	Std error	T.statistic	Prop
C	9.928181	1.222541	8.120936	0.0000
EX	0.501907	0.310385	1.617046	0.1233
GDP	0.333981	0.309431	1.079339	0.2947
INF	-0.822038	0.298270	-2.756024	0.0130
AR(1)	0.219417	0.226609	0.968260	0.3457

R-squared	0.778016	F-statistic	15.77173
Adjusted R-squared	0.728686	Prob(F-statistic)	0.000010
Durbin-Watson stat	2.100508		

المصدر :إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E\_views

المعادلة المقدره:

$$FDI=9.928181+0.501907(EX)+0.333981(GDP)-0.822038(INF)+0.219417(AR1)$$

أولاً: تقييم النتائج وفقاً للمعيار الإقتصاد:

- 1- إشارة المقدرّة الذاتية للإستثمار موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية
- 2- إشارة الناتج المحلي الإجمالي موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- 3- إشارة معامل التضخم سالبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- 4- إشارة معامل سعر الصرف موجبا وهي لا تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- 5- إشارة معامل التصحيح موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .

ثانياً : تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار الإحصائي :

\* معنوية المعالم :

يتضح أن بعض معاملات النموذج (القاطع - سعر الصرف) القيم الإحتمالية لها يثبت معنويتها إحصائياً بينما البعض الأخر (التضخم والناتج المحلي الإجمالي) لم تثبت معنويتها عند مستوى معنوية 5%

\* إختبار جودة التوفيق:

معامل التحديد المصحح (Adjust R.squared) يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ومن الجدول يتضح أنه يساوي (0.728686) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة

72% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإستثمار الأجنبي) والباقي 28% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى الغير المضمنة في النموذج.

\* إختبار F:

يستخدم لأختبار معنوية الإنحدار ككل ويسمى بإختبار التوفيق الكلي، وقد ثبت معنوية الدالة إذ نجد أن مستوى الدلالة (0.000) وهي قيمة اقل من (0.05) وهذه F ككل من خلال قيمة القيمة دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات .

ثالثاً : نتائج التقدير وفقاً للمعيار القياسي :

\* الارتباط الذاتي :

ويستخدم اختبار ديرين وواتسون للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي و حيث تشير قيمة اختبار دارين واتسون من الجدول (8) الي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ذلك لان القيمة المقدره تبعد عن القيمة المعيارية للاختبار (2).

\* إختلاف التباين :

من خلال إختبار بارك لإكتشاف مشكلة إختلاف التباين نجد أن القيم الإحتمالية للمتغيرات أكبر من القيمة الجدولية (0.05)، معنى ذلك نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين )

\* جدول رقم (9) الارتباط الخطي :

	INF	EX	GDP
INF	1.000000	-0.633634	-0.188057
EX	-0.633634	1.000000	0.115803
GDP	-0.188057	0.115803	1.000000

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل بإستخدام برنامج E\_views

لاكتشاف مشكلة الارتباط الخطي للمتغيرات من خلال مصفوفة الارتباطات ووجد إنه لا توجد مشكلة ارتباط خطي ،لانه يوجد ارتباط يفوق 80% بين المتغيرات المستقلة .

## الفصل الخامس

### مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات

المبحث الاول:مناقشة فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى :

توجد علاقة طردية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والنتاج المحلي الاجمالي في السودان ،ومن خلال النموذج المقدر المصحح ادناه ،بلغت قيمة معامل معدل التغير 0.333981 والقيمة الاحتمالية 0.2947 وبما ان القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 دل ذلك الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي لاجمالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة.

#### الفرضية الثانية :

توجد علاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة وسعر الصرف في السودان ،ومن خلال النموذج المقدر المصحح ادناه ،بلغت قيمة معامل سعر الصرف 0.501907 والقيمة الاحتمالية 0.1233 وبما ان القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 دل ذلك الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والاستثمارات الاجنبية المباشرة.

#### الفرضية الثالثة :

توجد علاقة عكسية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومعدل التضخم ،ومن خلال النموذج المقدر ادناه ، بلغت قيمة معامل التغير في التضخم -0.822038 والقيمة الاحتمالية 0.0130 وبما ان القيمة الاحتمالية اقل من 0.05% دل ذلك وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم والاستثمارات الاجنبية المباشرة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

#### (النموذج المقدر المصحح)

$$FDI=9.928181+0.501907(EX)+0.333981(GDP)-0.822038$$

$$(INF)+0.219417(AR1)$$

#### المبحث الثاني

#### النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:



1- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان، هذا يعني كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

2- توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان، ان زيادة معدل التضخم في السودان تؤدي الى نقص في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

3- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان، وهذا يعني بان اي زيادة في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار تؤدي الى زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

4- توجد علاقة قوية بين "BO" القاطع او الثابت والاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان وهذا يعني ان اشارة القاطع او الثابت موجبة يتم تفسيرها بغض النظر عن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف - التضخم - الناتج المحلي الاجمالي) تتاثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

#### التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بالعوامل التي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

2- ضرورة العمل على استقرار سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار وهذا ما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

3- وضع السياسات الاقتصادية الفعالة التي تقود او تهدف الى تخفيض معدلات التضخم في السودان، مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

4- توفير بيئة استثمارية جيدة من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة وتذليل المعوقات التي تعترض العملية الاستثمارية او التي لاتقود الى زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان.

#### قائمة المراجع

#### اولا : القرآن الكريم

1- سورة البقرة الاية رقم 279.

2- سورة الكهف الاية رقم 34.

3- سورة النساء الاية رقم 5.

### ثانيا : المراجع :

- 1- اميرة حسب الله محمد ،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ،(دراسة مقارنة ) جامعة عين شمس ،2004-2005م.
- 2- جون هرسون امارك هرندر , العلاقات الاقتصادية الدولية, تعريب طه منصور, دار المريخ , الرياض , 1987 م .
- 3- حسن خربوش , عبد المعطي رضا - الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق - عمان - دار زهران للنشر - 1999م .
- 4- حسان خضر , الاستثمار الاجنبي , تعاريف وقضايا, سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية, المعهد العربي للتخطيط الكويت, العدد الثاني والثلاثون, السنة الثالثة, 2004 م .
- 5- زياد رمضان - مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي - دار وائل للنشر - 1998م .
- 6- طاهر حيدر حرران, مبادئ الاستثمار , دار المستقبل للنشر والتوزيع, عمان , الاردن, 1997 م .
- 7- طارق محمد الرشيد - المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي - غير منشور - مكتبة الفيصل الثقافي ،الخرطوم ،2005م.
- 8- طارق محمد الرشيد واخرون , سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج Eviws , السودان جي تاون للنشر , 2013م.
- 9- عبد السلام ابو قحف, اقتصاديات الاعمال الاستثمار الدولي ،مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ،1905 م .

10- عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني, الطبعة الثالثة يناير 2002م ، شركة مطابع العملة المحدودة ، الخرطوم.

11- عمران عباس يوسف وآخرون ، الاستثمار في السودان الرؤية المستقبلية للاستثمار في ولاية النيل الابيض ، السودان ، دار عزة للنشر والتوزيع, 2012م.

12- عمر كباشي ابراهيم ،"2006م": رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

13- محمد مرتضي الحسيني الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مطبعة حكومة الكويت ، 1973م.

14- محمد الحسن الخليفة وآخرون ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية, ادارة البحوث والاحصاء ، بنك السودان المركزي, 2004م .

15- ناهد عمر الخليفة ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2011م.

16- هيثم محمد عبدون 2008م: رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

### ثالثا : التقارير :

1- التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للفترة 1900 - 2014م.

2- مشاكل ومعوقات الاستثمار الاجنبي المباشر, جهاز الاستثمار ، 2002م.

3- وزارة الاستثمار الادارة العامة المشروعات والبحوث والاحصاء تقرير عن حصر وتحليل الاستثمارات الاجنبية في السودان, السودان, الخرطوم, فبراير 2011م.

4- العرض الاقتصادي والمالي لبنك السودان المركزي, العدد 4, المجلد 54, اكتوبر , ديسمبر 2014م.

5- تقرير مشاكل ومعوقات الاستثمار الاجنبي ، جهاز الاستثمار ، 2002م.

## رابعاً : اوراق عمل :

- 1- ادارة العلومات والبحوث ووزارة الاستثمار واحصاءات ووزارة الطاقة،2011م.
- 2- خليل محمد سيد, مناخ الاستثمار العام في السودان الحوافز والمجالات, ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي العربي, الاستثمار في المستقبل, الخرطوم 1908 اكتوبر 2002م.
- 3- موقع بوابة الاقتصاد السوداني ورقة عمل الاستثمارات الاجنبية في السودان في الرؤى المستقبلية , الخرطوم , 25 مارس, 2005م, وزارة الزراعة و الغابات ثم الحصول على المعلومة في 2009/9/3م.
- 4- قوانين الاستثمار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999 تعديل 2003, وزارة الاستثمار .
- 5- عمر محجوب على التوم, تطوير وسائل الترويج للاستثمار بالسودان, ورقة مقدمة لمندى الاستثمار الاجنبي في السودان,مركز دراسات المستقبل اكتوبر , 2008م.

ملحق رقم (1): التكامل المشترك:

Date: 03/14/16 Time: 11:14				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 23				
Test assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series: EX FI GDP INF				
Lags interval: 1 to 1				
	Likelihood	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
Eigenvalue	Ratio	Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.657988	39.60754	47.21	54.46	None
0.339057	14.93064	29.68	35.65	At most 1
0.194954	5.406629	15.41	20.04	At most 2
0.018050	0.418943	3.76	6.65	At most 3

<p>*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level</p>				
<p>L.R. rejects any cointegration at 5% significance level</p>				
Unnormalized Cointegrating Coefficients:				
EX	FI	INF	GDP	
0.131271	-4.80E-06	0.005799	0.091211	
0.137834	3.16E-05	0.007910	0.000760	
-0.024226	-1.93E-06	0.003611	-0.028495	
0.577234	-4.63E-06	0.012881	-0.008832	
<p>Normalized Cointegrating</p>				

Coefficients: 1 Cointegrating Equation(s)				
EX	FI	INF	GDP	C
1.000000	-3.65E-05	0.044176	0.694834	-7.695280
	(4.6E-05)	(0.01555)	(0.48206)	
Log likelihood	-383.3698			
Normalized Cointegrating Coefficients: 2 Cointegrating Equation(s)				
EX	FI	INF	GDP	C
1.000000	0.000000	0.045991	0.600107	-7.518795
		(0.01470)	(0.37861)	
0.000000	1.000000	49.69377	-2592.902	4830.782
		(129.020)	(3323.41)	
Log likelihood	-378.6078			

Normalized Cointegrating Coefficients: 3 Cointegrating Equation(s)				
EX	FI	INF	GDP	C
1.000000	0.000000	0.000000	0.781094	-6.784611
			(1.73452)	
0.000000	1.000000	0.000000	-2397.344	5624.071
			(4170.51)	
0.000000	0.000000	1.000000	-3.935255	-15.96354
			(36.9969)	
Log likelihood	-376.1139			



ملحق رقم (2): تقدير دالة الخطية للاستثمار الأجنبي :

Dependent Variable: FI				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/16 Time: 01:34				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15723.95	6480.658	2.426290	0.0243
EX	-1925.448	1703.855	-1.130054	0.2712
GDP	622.9085	525.8493	1.184576	0.2494
INF	-165.0836	56.80400	-2.906197	0.0084
R-squared	0.369451	Mean dependent var		8462.752
Adjusted R-squared	0.279373	S.D. dependent var		10737.27
S.E. of regression	9114.842	Akaike info criterion		21.21884
Sum squared resid	1.74E+09	Schwarz criterion		21.41386
Log likelihood	-261.2355	F-statistic		4.101440
Durbin-Watson stat	1.531621	Prob(F-statistic)		0.019420

ملحق رقم (3) : تقدير الدالة الشبه لوغريثمية:

Dependent Variable: LOG(FI)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/16 Time: 01:52				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.366537	0.758326	9.714206	0.0000
EX	0.200287	0.199374	1.004576	0.3265
GDP	0.241679	0.061532	3.927717	0.0008
INF	-0.033619	0.006647	-5.057940	0.0001
R-squared	0.798900	Mean dependent var		7.744050
Adjusted R-squared	0.770171	S.D. dependent var		2.224762
S.E. of regression	1.066562	Akaike info criterion		3.112405
Sum squared resid	23.88865	Schwarz criterion		3.307425
Log likelihood	-34.90506	F-statistic		27.80847
Durbin-Watson stat	1.383117	Prob(F-statistic)		0.000000

ملحق رقم (4) : مشكلة إختلاف تباین :

Dependent Variable: RESID*RESID				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/16 Time: 11:38				
Sample(adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.609913	0.691429	0.882105	0.3882
EX	-0.005227	0.154196	-0.033901	0.9733
INF	0.045195	0.059029	0.765641	0.4528
GDP	-0.004366	0.004918	-0.887701	0.3853
R-squared	0.100777	Mean dependent var		0.697188
Adjusted R-squared	-0.034107	S.D. dependent var		0.754911
S.E. of regression	0.767677	Akaike info criterion		2.460116
Sum squared resid	11.78656	Schwarz criterion		2.656459
Log likelihood	-25.52140	F-statistic		0.747138
Durbin-Watson stat	0.932733	Prob(F-statistic)		0.536683

ملحق رقم (5) : تقدير الدالة اللوغريتمية الكاملة :

Dependent Variable: LOG(FI)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/16 Time: 01:55				
Sample(adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.945865	1.126860	8.826175	0.0000
LOG(EX)	0.717750	0.211254	3.397560	0.0029
LOG(GDP)	0.252481	0.284403	0.887757	0.3852
LOG(INF)	-0.835421	0.264797	-3.154947	0.0050
R-squared	0.810462	Mean dependent var		7.969546
Adjusted R-squared	0.782031	S.D. dependent var		1.959154
S.E. of regression	0.914672	Akaike info criterion		2.810510
Sum squared resid	16.73251	Schwarz criterion		3.006853
Log likelihood	-29.72612	F-statistic		28.50658
Durbin-Watson stat	1.473867	Prob(F-statistic)		0.000000

ملحق رقم (6) : معامل التصحيح (AR(1)):

Dependent Variable: LOG(FI)				
Dependent Variable: LOG(FI)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/16 Time: 02:15				
Sample(adjusted): 1992 2014				
Included observations: 23 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 8 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.928181	1.222541	8.120936	0.0000
LOG(EX)	0.501907	0.310385	1.617046	0.1233
LOG(GDP)	0.333981	0.309431	1.079339	0.2947
LOG(INF)	-0.822038	0.298270	-2.756024	0.0130
AR(1)	0.219417	0.226609		0.968260
R-squared	0.778016	Mean dependent var		
Adjusted R-squared	0.728686	S.D. dependent var		
S.E. of regression	0.895875	Akaike info criterion		
Sum squared resid	14.44667	Schwarz criterion		
Log likelihood	-27.28774	F-statistic		
Durbin-Watson stat	2.100508			

ملحق رقم (7) : نتائج إختبار جزور الوحدة لبيانات سعر الصرف :

ADF Test Statistic	-3.854714	1% Critical Value*	-4.4691
		5% Critical Value	-3.6454
		10% Critical Value	-3.2602
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(EX,3)			
Method: Least Squares			
Date: 03/14/16 Time: 09:19			
Sample(adjusted): 1994 2014			
Included observations: 21 after adjusting endpoints			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
D(EX(-1),2)	-1.414762	0.367021	-3.854714
D(EX(-1),3)	0.235442	0.245306	0.959787
C	-0.090487	0.167339	-0.540738
@TREND(1990)	0.011058	0.011358	0.973561
R-squared	0.579990	Mean dependent var	-0.008905
Adjusted R-squared	0.505871	S.D. dependent var	0.424161
S.E. of regression	0.298161	Akaike info criterion	0.587278
Sum squared resid	1.511301	Schwarz criterion	0.786234
Log likelihood	-2.166416	F-statistic	7.825083
Durbin-Watson stat	1.919937	Prob(F-statistic)	0.001701

EVEIWS إعداد الباحث من نتائج برنامج

ملحق رقم (8) : نتائج إختبار جزور الوحدة لبيانات التضخم :

ADF Test Statistic	-4.087404	1% Critical Value*	-3.7667
		5% Critical Value	-3.0038
		10% Critical Value	-2.6417
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(INF,2)			
Method: Least Squares			
Date: 03/21/16 Time: 01:04			
Sample(adjusted): 1993 2014			
Included observations: 22 after adjusting endpoints			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
D(INF(-1))	-1.451869	0.355206	-4.087404
D(INF(-1),2)	0.016539	0.202016	0.081870
C	-5.466936	5.336985	-1.024349
R-squared	0.713919	Mean dependent var	0.168182
Adjusted R-squared	0.683805	S.D. dependent var	43.68156
S.E. of regression	24.56267	Akaike info criterion	9.366456
Sum squared resid	11463.17	Schwarz criterion	9.515235
Log likelihood	-100.0310	F-statistic	23.70737
Durbin-Watson stat	1.917400	Prob(F-statistic)	0.000007

EVEIWS إعداد الباحث من نتائج برنامج

ملحق رقم (9) : نتائج إختبار جزور الوحدة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي :

ADF Test Statistic	-5.258803	1% Critical Value*	-3.7667
		5% Critical Value	-3.0038
		10% Critical Value	-2.6417
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(GDP,2)			
Method: Least Squares			
Date: 03/21/16 Time: 01:12			
Sample(adjusted): 1993 2014			
Included observations: 22 after adjusting endpoints			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
D(GDP(-1))	-1.517076	0.288483	-5.258803
D(GDP(-1),2)	0.260811	0.159652	1.633624
C	-0.090674	0.635656	-0.142646
R-squared	0.647244	Mean dependent var	0.004545
Adjusted R-squared	0.610112	S.D. dependent var	4.757798
S.E. of regression	2.970819	Akaike info criterion	5.141676
Sum squared resid	167.6895	Schwarz criterion	5.290454
Log likelihood	-53.55843	F-statistic	17.43079
Durbin-Watson stat	2.211249	Prob(F-statistic)	0.000050

EVEIWS إعداد الباحث من نتائج برنامج



ملحق رقم (10) : نتائج إختبار جزور الوحدة لبيانات سلسلة الإستثمار الأجنبي:

ADF Test Statistic	-4.147174	1% Critical Value*	-4.4415	
		5% Critical Value	-3.6330	
		10% Critical Value	-3.2535	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(FI,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/14/16 Time: 09:26				
Sample(adjusted): 1993 2014				
Included observations: 22 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FI(-1))	-1.560611	0.376307	-4.147174	0.0006
D(FI(-1),2)	0.180949	0.231519	0.781571	0.4446
C	4605.988	5478.363	0.840760	0.4115
@TREND(1990)	-331.4204	368.2300	-0.900036	0.3800
R-squared	0.672253	Mean dependent var	-30.55455	
Adjusted R-squared	0.617629	S.D. dependent var	17325.39	
S.E. of regression	10713.36	Akaike info criterion	21.55934	
Sum squared resid	2.07E+09	Schwarz criterion	21.75771	
Log likelihood	-233.1527	F-statistic	12.30681	
Durbin-Watson stat	2.163358	Prob(F-statistic)	0.000129	

ملحق رقم (11): البيانات الكمية لمتغيرات الدراسة :

EX	FDI	INF%	GDP%	OBS
0.045000	10.30000	67.40000	-5.500000	<b>1990</b>
0.045000	25.90000	122.5000	7.500000	<b>1991</b>
0.100000	73.10000	119.2000	6.600000	<b>1992</b>
0.132800	188.0000	101.2000	0.600000	<b>1993</b>
0.216000	126.4000	.90005 11	1.000000	<b>1994</b>
0.400000	834.0000	69.00000	6.000000	<b>1995</b>
1.246400	1409.100	130.4000	11.60000	<b>1996</b>
1.576500	2842.900	47.20000	6.100000	<b>1997</b>
1.994500	5751.400	17.00000	8.200000	<b>1998</b>
2.516000	4424.500	16.20000	4.200000	<b>1999</b>
2.571400	3887.600	8.000000	8.400000	<b>2000</b>
2.587000	6767.500	4.900000	6.400000	<b>2001</b>
2.633400	10426.40	8.500000	6.700000	<b>2002</b>
2.608200	9880.100	7.400000	6.100000	<b>2003</b>
2.582600	13069.60	8.700000	.400000	<b>2004</b>
2.435800	24185.60	8.300000	8.700000	<b>2005</b>
2.171500	25275.90	7.300000	9.400000	<b>2006</b>
2.015900	2723.500	8.100000	10.20000	<b>2007</b>
2.091300	27900.20	14.30000	7.800000	<b>2008</b>
2.325900	28584.70	11.20000	5.900000	<b>2009</b>

2.305100	34803.90	13.00000	5.200000	<b>2010</b>
2.660000	2313.700	18.10000	2.700000	<b>2011</b>
3.563700	2312.900	35.10000	1.400000	<b>2012</b>
4.742200	1687.900	36.50000	4.400000	<b>2013</b>
5.711500	1277.400	36.90000	3.600000	<b>2014</b>

(الجنيه السوداني مقابل الدولار) EX (مليون دولار) و GDP ملاحظة : بيانات

المصدر: بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء .

### ملحق رقم (12) قانون تشجيع الاستثمار القومي للعام 2013 م

#### سيادة احكام القانون

تسود احكام هذا القانون، في حالة تعارضها مع احكام اي قانون اخر وذلك بالقدر الذي يزيل ذلك التعارض.

تفسير:

"الاراضي القومية الاستثمارية" يقصد بها التي يتم تخصيصها للاستثمارات القومية، وفقاً للموجهات الاستثمارية، المعدة بالتنسيق مع الوزارات المختصة.

"اعادة التاهيل" يقصد به اي تعمير، او تحديث، او توسيع في المشروع القائم، بما يضمن زيادة الطاقة الانتاجية.

"الامين العام" يقصد به الامين العام للجهاز، المعين بموجب احكام المادة 15.

"الجهاز" يقصد به الجهاز القومي للاستثمار، المنشأ بموجب احكام المادة 11.

"الخارطة الاستثمارية" يقصد بها الوثيقة التي تحدد السياسات، والموجهات العامة والموارد المتاحة للاستثمار.

"الرئيس" يقصد به رئيس المجلس.

"رئيس الجهاز" يقصد رئيس الجهاز، المعين بموجب احكام المادة 13.

"المال المستثمر" يقصد به:

- 1- النقد المحلي، المدفوع من المستثمر، والذي يستخدم في انشاء المشروع، او تشغيله، او تحديثه، او اعادة تعميره، لاحكام القوانين المنظمة لذلك.
- 2- النقد الاجنبي، القابل للتحويل والمحول عن طريق احد المصاريف المرخصة بواسطة بنك السودان المركزي، الذي يستخدم في انشاء المشروع، او تشغيله، او التوسع فيه، او تحديثه، او اعادة تعميره، وفقا لاحكام القوانين المنظمة لذلك.
- 3- النقد المحلي، الذي يتم الوفاء به بموافقة الجهات المختصة، لمقابلة التزامات مستحقة الاداء للمستثمر بنقد اجنبي، وذلك اذا استخدم لانشاء المشروع، او تشغيله، او تحديثه، او اعادة تعميره، او التوسع فيه، وفقا لاحكام القوانين المنظمة لذلك.
- 4- راس المال العيني، واي حقوق عينية اخرى، مثل الرهونات، وضمانات الدين، وكافة الحقوق المماثلة، والحصص، والاسهم، والسندات الخاصة بالشركات، اي شكل من اشكال المشاركة فيها، والالات، والمعدات، والاجهزة، والمواد والمستلزمات الاخرى، ووسائل النقل المستوردة من الخارج او المحلية، لانشاء المشروع، او تشغيله، او تحديثه، او اعادة تعميره، او التوسع فيه، وفقا لاحكام القوانين المنظمة لذلك.
- 5- حقوق الملكية الفكرية، وتتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والنماذج الصناعية، التي تستخدم في المشروع، على ان تكون تلك الحقوق مستوفية لشروط الحماية وفقا لاحكام القانون الخاص بكل منها، ويمتلك المستثمر، او مرخص له باستخدامها.
- 6- الارباح التي يحققها المشروع، اذا استكمل بها راس مال المشروع، او استثمر في اي مشروع اخر.

"المجلس" يقصد به المجلس الاعلى للاستثمار، المنشأ بموجب احكام المادة 9.

"المحكمة المختصة" يقصد به المحكمة، المنشأ بموجب المادة 40.

"المستثمر" يقصد به المشروع الاستثماري القومي، او الولائي او الاستراتيجي، بحسب الحال.  
"المشروع الاستثماري القومي" يقصد به اي مشروع مسجل بموجب احكام هذا القانون، باسم شركة ، او اسم عمل او شركة مملوكتين، لشركة او اسم عمل يكون موقعه ممتدا لاكثر من ولاية ، او مشروع استثماري اجنبي او مشترك مع اطراف اجنبية ، او يعمل بموجب تراخيص من شركات اجنبية. او تم انشائه بموجب اتفاقيات خاصة مع حكومة جمهورية السودان، او مشروع قائم على الاستثمار في الموارد الطبيعية القومية.

"المشروع الاستثماري الولائي" يقصد به اي نشاط اقتصادي استثماري ، يندرج تحت ايا من مجالات الاستثمار ، المنظمة بقانون استثماري ولائي، ويكون شكله القانوني، اسم عمل او شراكة ولا تنطبق عليه شروط المشروع الاستثماري القومي.

"المشروع الاستثماري" يقصد به المشروع المنصوص عليه في المادة 19، الاستراتيجي.  
"الميزانية التفضيلية" يقصد به الميزات التي تمنح بهدف تشجيع الاستثمار، في رقعة جغرافية معينة، او قطاع اقتصادي محدد، به ميزة نسبية.

"النيابة المختصة" يقصد به النيابة المنشأ بموجب احكام المادة 41.

"الوزارة المختصة" يقصد به اي وزارة قومية ، معنية بالنشاط الاستثماري.

"الوزير المختص" يقصد به اي وزير قومي ، معني بالنشاط الاستثماري.

"الوزير الولائي" يقصد به الوزير الولائي، الذي يتولى شئون الاستثمار بالولاية.

**تعيين رئيس الجهاز:**

يكون للجهاز رئيس يعينه رئيس الجمهورية ، ويحدد قرار التعيين ، درجته ومخصصاته ، وامتيازاته.

**اختصاصات رئيس الجهاز وسلطاته:**

يكون رئيس الجهاز عضوا ومقررا للمجلس ، ويقوم باعداد المواد التحضيرية لاعمال المجلس ، ويكون مسئولا لديه عن ادارة الجهاز ، ومع عدم الاخلال بعموم ما تقدم ، تكون لرئيس الجهاز ، الاختصاصات والسلطات التالية:

- رفع البرامج،والخطة السنوية ،والتقارير الدورية،عن اعمال الجهاز للمجلس.
- تقديم مشروع موازنة الجهاز،والحسابات الختامية للمجلس لاجازتها.
- اتخاذ اي اجراءات يراها ضرورية لادارة الجهاز وتنظيمه.
- تمثيل الدولة في المحافل الاقليمية،والدولية،الخاصة، بالاستثمار.
- التوقيع على العقود والاتفاقيات والوثائق نيابة عن الجهاز وفقا لما تحدده القوانين واللوائح.
- منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية والقومية.
- المنح الكلي او الجزئي ، للميزات والتسهيلات ، المنصوص عليها في هذا القانون.
- تفويض اي من سلطاته واختصاصاته لمن يراه من العاملين بالجهاز، او للجنة يشكلها ، بالضوابط والشروط التي يراها مناسبة.
- القيام بجميع المهام الضرورية لممارسة اختصاصاته وسلطاته واي مهام اخرى يوكلها له المجلس.

#### **تعيين الامين العام:**

يكون للجهاز امين عام،يعينه رئيس الجمهورية بتوصية من رئيس الجهاز ، ويحدد قرار التعيين درجته ومخصصاته وامتيازاته.

#### **اختصاصات الامين العام وسلطاته:**

يكون الامين العام هو التنفيذي الاول ، المسئول لدى رئيس الجهاز عن ادائه ، ومع عدم الاخلال بعموم ما تقدم تكون له الاختصاصات والسلطات الاتية:

- صرف الاموال،في حدود الموازنه المصدقة،والقوانين واللوائح المنظمة لذلك.

- اتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة ، الخاصة باداء الجهاز ، وفقا لما تحدده القوانين واللوائح.

- رفع تقارير دورية عن اعمال الجهاز لرئيسه.

وضع خطط الاداءومعاييره ومؤشراته واسس تقييمه.

- اعداد الدراسات الفنية ، والبحوث والاوراق بواسطة ادارات الجهاز ورفعها لرئيس الجهاز.

- تلقي التوصيات التي تصدرها وحدات الاستثمار بالوزارات المختصة ورفعها لرئيس الجهاز.

التعاون والتنسيق مع وحدات الاستثمار، بالولايات والوزارات المختصة ، لضمان تنفيذ سياسات الاستثمار.

- القيام بجمع الاعمال الضرورية لمباشرة اختصاصاته ، واي اعمال اخرى يوكلها اليه رئيس الجهاز.

### النافذة الواحدة ومهام الوزارات المختصة

#### النافذة الواحدة:

1- ينشأ بالجهاز نظام للنافذة الواحدة بعضوية مفوضي الوزارات المختصة والجهات ذات الصلة بالاستثمار.

2- يعتبر الاشخاص المفوضون ، الذين يمثلون الوزارات المختصة ، والجهات ذات الصلة بالاستثمار مفوضين تفويضا كاملا من الجهات التي يمثلونها وتكون لهم ذات الاختصاصات والسلطات الممنوحة لتلك الجهات.

3- يكون الاشخاص المفوضون تابعين اداريا للجهاز ، وفنيا للجهات التي يمثلونها ، وذلك وفقا لما تحدده اللوائح.

4- على الرغم من احكام اي قانون اخر ،تتم كل الاجراءات المتعلقة بتقديم الخدمات للمستثمر عبر نظام النافذة الواحدة ،بما في ذلك سداد الرسوم التي تدفع مقابل تلك الخدمات.

5- على الجهات التي تتولى شؤون الاستثمار بالولايات ، انشاء للنافذة الواحدة ،على نسق النافذة الواحدة بالجهاز .

### **مهام الوزارات المختصة في مجالات الاستثمار:**

تقوم الوزارات المختصة ، كل في مجال اختصاصاتها ، بالمهام التالية:

- تحديد الاولويات ووضع السياسات الخاصة بالاستثمار .
  - اعداد الخرائط القطاعية الخاصة بالاستثمار .
  - الموافقة المبدئية على قيام المشروع بناءا على دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئة والاجتماعية من خلال مفوض النافذة الواحدة بالجهاز وفقا للفترة الزمنية المحددة.
  - يقوم الجهاز بمد الوزارة المختصة بصورة من الترخيص النهائي للمشروع.
  - متابعة تنفيذ المشاريع، ورفع تقارير دورية بشأنها للجهاز .
- المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية والاعفاءات والامتيازات:**

### **المشروع الاستثماري الاستراتيجي**

يعتبر المشروع مشروعا استراتيجيا اذا توافرت فيه ايا من الشروط حسبما تحدده اللوائح.

### **الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة**

تعفى واردات المشاريع من التجهيزات الراسمالية من الضريبة على القيمة المضافة وفق القائمة المعتمدة من الجهاز .

### **الاعفاءات الجمركية**

يجوز للجهاز منح المشروع الاعفاء من:



- الرسوم الجمركية على التجهيزات الراسمالية ، التي لم ترد في التعريفة الجمركية ، وذلك بالتنسيق مع الوزارة المختصة ، على ان يكون الاعفاء للمشروع الاستثماري الولائي ، بتوصية من الوزير الولائي ، لرئيس الجهاز .

- الرسوم الجمركية لوسائل النقل ، وذلك باستثناء العربات الادارية (الصوالين سعة اكثر من 1000 سي سي والبكاسي غمارتيت والاستيشن).

- تخضع مدخلات الانتاج للمشاريع الاستثمارية ، والتي لم ترد في التعريفة الجمركية لذات فئة الرسم الواردة على مدخلات الانتاج ، في التعريفة الجمركية وفقا لما تحدده اللوائح .

### مسح وتحديد الاراضي المخصصة للمشاريع القومية

1- على الرغم من احكام اي قانون اخر، يجوز للجهاز، ان يخصص الارض اللازمة لقيام المشروع الاستثماري القومي والاستراتيجي بالسعر التشجيعي ، وذلك بالتنسيق مع الولايات .

2- يجوز للجهاز، تجديد مدة منفعة الارض التي يقام عليها المشروع، بالتنسيق مع سلطات الولايات .

3- تقوم الجهات المختصة بالولايات بتسجيل الاراضي للمشاريع الصناعية والخدمية، والتخطيط التفصيلي والفني ، وعمل الخرائط اللازمة ، وايداعها لدى الجهاز ليقوم بتخصيصها .

4- تقوم الجهات المختصة بالولايات ، ذات الصلة بتسجيل الاراضي الزراعية والمسح الفني والتخطيط التفصيلي وايداعها لدى الجهاز ليقوم بتخصيصها .

### تسليم الارض المخصصة للمشروع

تسلم الارض المخصصة للمشروع ، خلال مدة اقصاها شهر من تاريخ تسجيله ، وتسجيل فور اكمال المشروع .

### ضوابط واجراءات منح الترخيص

### اقامة المشروع

يجوز للمستثمر ، اقامة اي مشروع ، بعد تسجيله ، والحصول على الترخيص اللازم ، وفقا لاحكام هذا القانون ، واللوائح الصادرة بموجبه.

### منح الترخيص

1- يجب الجهاز ، عند استلام طلب ترخيص لاي مشروع ان يقوم خلال مدة اقصاها اسبوع،بمنع الموافقة المبدئية على قيامه اذا كان المشروع مستوفيا للشروط المطلوبة.

2-يجب على الجهاز ان يمنح الترخيص خلال مدة لا تزيد عن اسبوع من تاريخ استلام اسم العمل.

3- اذا رفض طلب الترخيص،فيجب ان يكون قرار الرفض مسببا.

### التظلم

يجوز لمقدم طلب الترخيص،التظلم من عدم البت في طلبه او رفضه ، للمجلس، على ان يقوم المجلس بالبت في التظلم ، خلال مدة لا تزيد عن شهر من تاريخ تسلم الطلب.

### شروط استمرارية التمتع بالترخيص

- يجوز للمستمر بموافقة الجهاز وتوصية من الوزارة المختصة،خلال مدة سريان الترخيص، اتخاذ اي من الاجراءات الاتية:-

- اجراء اي تعديل او تغيير في حجم المشروع ،او الغرض الذي من اجله منح الترخيص، او نقل المشروع من مكانه المحدد له.

- استخدام او بيع اي من الاليات او المعدات اووسائل النقل المتخصصة والمساعدة التي منحت ميزات بشأنها،لاي غرض اخر غيرالغرض الذي منح الترخيص من اجله، متي تم الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة قانونيا.

- تغيير غرض استخدام الارض التي خصصت للمشروع، او بيعها او رهنها، او ايجارها،او ايجارها كليا او جزئيا.

- رهن المشروع ،او المعدات ،اوالمكينات،او وسائل النقل التي منحت ميزات بشأنها.

لايجوز بيع الارض التي خصصت للمشروع ، او رهنها، مالم يتم استثمارها كليا اوجزئيا ،  
حسبما تحدده اللوائح.

### واجبات المستثمر

يجب علي المستثمر ان:-

- يقوم بتنفيذ المشروع ، وذلك بانشاء المباني والمنشات الازمة ، وفقا للخريط المجازة من  
السلطات المختصة ،في مدة اقصاها عام من تاريخ توقيع العقد، مالم يتم مد تلك المدة ،  
بقرار من الجهاز ، لاي مدة يراها مناسبة .

- الاستغلال الكامل للارض الممنوحة للمشروع، وفقا للغرض المرخص ،والخرائط المصدقة.

- يرفع للجهاز والوزارة المختصة تقارير دورية كل ثلاثة اشهر خلال مدة سريان الميزات  
وذلك عن سيرعملية تنفيذ المشروع .

- يمسك دفاتر منتظمة ويحفظ السجلات التي تدون فيها اصول المشروع المعفاة من الرسوم  
الجمركية،والمواد المستوردة.

-يقدم للجهاز والوزارة المختصة سنويا خلال مدة سريان الميزات ، صور من حسابات  
المشروع السنوية ، معتمدة من مراجع قانوني وعلي الجهاز ان يودع نسخه من هذه  
الحسابات لدي ديوان الضرائب.

- اخطارالجهاز والوزارة المختصة.في حالة توقف المشروع نهائيا عن العمل والتشغيل خلال  
مدة اقصاها ثلاثة من تاريخ التوقف.

## احكام عامة

### ضمانات وتسهيلات الاستثمار

يتمتع المشروع القائم وفقا لاحكام هذا القانون بالضمانات والتسهيلات الاتية :-

- عدم تأميم اوحجزاومصادرة او الاستيلاء علي اصول وعقارات المشروع كلها اوبعضها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفوري.

- عدم الحجز علي اموال المشروع اومصادرتها اوالاستيلاء عليها او تجميدها او التحفظ عليها، او فرض حراسة عليها الا بأمر قضائي او امر النيابة المختصة.

- اعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع اوتصفيته او التصرف فيه بأي وجه من اوجه التصرف بموافقة الجهاز وشريطة الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليه قانونا.

- اعادة تصدير، اوبيع او التنازل عن الآلات والمعدات والبضائع والاجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الاخري التي استوردت علي ذمة المشروع في حالة عدم تنفيذ المشروع كليا او جزئيا متي تم الوفاء بجميع الالتزامات المسحقة قانونا.

- تحويل الارباح وتكلفة التمويل عن رأس المال الاجنبي او القروض بالعملة التي يتعامل بها بنك السودان المركزي او القروض في تاريخ الاستحقاق، وذلك بعد سداد الالتزامات المستحقة قانونا علي المشروع.

- استيراد المواد الخام التي يحتاجها المشروع ومنتجاته.

لاغراض البند السابق يحدد رأس مال المتشمر بالنقد الاجنبي وتقييم عناصر رأس المال العيني بوساطة الجهاز بالتنسيق مع الجهات المختصة.

يتمتع المستثمر بالاتي:-

- استجلاب العمالة المرخص لها وفقا للشروط والضوابط التي تحددها القوانين واللوائح المنظمة لذلك.

- حصول المتشمر الاجنبي علي تراخيص عمل والاقامة له ولعائلته طوال مدة تنفيذ وتشغيل المشروع وفقا للقوانين المنظمة لذلك.

لاتخضع اجور وعلاوات العاملين غير السودانيين الذين يعملون في المشروع للتأمين الاجتماعي.

### الخارطة الاستثمارية

يعد الجهاز الخارطة الاستثمارية القومية بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المختصة والولايات وفقا للسياسات والموجهات العامة للاستثمار وترفع للمجلس لاجازتها.

### عدم فرض رسوم علي المشروع

علي الرغم من احكام اي قانون اخر يتم تحديد الرسوم والعوائد والجبايات والرسوم الادارية علي المشروع الاستثماري القومي او الاستراتيجي القومي والولائي بالتشاور والاتفاق مع الولايات والجهات ذات الصلة في اطار المجلس.

### حماية المشاريع

علي الرغم من احكام اي قانون اخر يجب علي الجهات المختصة تنفيذ الاعفاءات والامتيازات والضمانات الممنوحة بموجب احكام هذا القانون.

### مخالفة احكام القانون

1- يعد المستثمر مرتكبا مخالفة لاحكام هذا القانون ، اذا اخل باحكام المواد 24 او 27 او 28.

2- مع عدم الاخلال باي عقوبة يكون منصوصا عليها في اي قانون اخر يجوز للجهاز بناءا توصية من الوزير المختص في حالة ارتكاب المستثمر لاي من المخالفات المنصوص عليها فس البند السابق وفقا لحجم المخالفة وطروف ارتكابها ومدى الاضرار التي تصيب الاقتصاد القومي، ان يوقع ايا من الجزاءات الاتية:

- اذاره بازالة اسباب المخالفة اذا كان ثمة مقتضى لهذا وذلك من خلال المدة التي يحددها.

- تخفيض اي من الميزات الممنوحة للمشروع.
- الحرمان من الميزات والاعفاءات والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون.
- الغاء الميزات كلياً او جزئياً ويترتب على ذلك الزام المستثمر برد قيمة المنفعة المادية التي جناها من حصوله على اي ميزات سابقة اذا كان كسب تلك المنفعة ناتجا من حدوث السبب الذي ادى الي صدور قرار الالغاء.
- الغاء الترخيص والميزات الممنوحة بموجباً ويترتب على ذلك استرداد منفعة الارض الممنوحة له للدولة بموجب احكام هذا القانون.
- 3- في حالة نزع الارض المخصصة للمشروع يجوز تعويض المستثمر عن قيمة المباني والمنشآت المقامة عليها ان وجدت ، وفقاً لاحكام اللوائح.
- 4- يجوز للمستثمر الذي صدر قرار بشأنه بموجب احكام البند الثاني ان يتظلم للمجلس خلال فترة اقصاها شهر واحد من تاريخ صدور القرار ويكون القرار في هذا الشأن نهائياً وعلى ان لا يمنع هذا القرار المستثمر من اللجوء الي المحكمة المختصة.

#### الاحكام المالية والحسابات والمراجعة

#### الموارد المالية:

تتكون الموارد المالية للجهاز من الاتي:

- ما تخصصه له الدولة من موارد.
- أي موارد مالية اخرى يوافق عليها المجلس.

## الحسابات والدفاتر والمراجعة

يقوم الجهاز بحفظ حسابات صحيحة ومستوفاة لاعماله وفقا للاسس المحاسبية السليمة المنصوص عليها بقانون الاجراءات المالية والمحاسبية لسنة 2007 م واللائحة الصادرة بموجبه.

## الموازنة السنوية

تكون للجهاز موازنة سنوية يتم اعداد تقديراتها بواسطة الامين العام ، على ان يتم رفعها للمجلس لاجازتها.

## المراجعة

يقوم ديوان المراجعة القومي بمراجعة حسابات الجهاز بعد نهاية كل سنة مالية.

## بيان الحساب الختامي وتقرير ديوان المراجعة القومي

يرفع الامين العام لرئيس الجهاز سنويا، في مدة لا تتجاوز ستة اشهر من نهاية السنة المالية بيانا بالحساب الختامي مصحوبا بتقرير من ديوان المراجعة القومي ليقوم رئيس الجهاز برفعة للمجلس.

## احكام ختامية

### فض نزاعات الاستثمار:

1- فيما عدا النزاعات التي تحكمها احكام الاتفاقيات الواردة في البند الثاني اذا نشأ اي نزاع قانوني خاص بالاستثمار يعرض ابتداء للمحكمة المختصة مالم يتفق الاطراف على احالته للتحكيم او التوفيق.

2- تسري احكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية لسنة 1980م، واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية لسنة 1974م ، واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى لسنة 1965م ، والاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر

الاسلامي لسنة 1977م ، واي اتفاقية اخرى في هذا الشأن يكون السودان طرفا فيها وذلك على اي نزاع قانوني ينشأ مباشرة عن اي من تلك الاتفاقيات.

### **انشاء محاكم متخصصة**

ينشي رئيس القضاء ، محاكم متخصصة للنظر في الدعاوي الخاصة بالاستثمار.

### **انشاء نيابات متخصصة**

ينشئ وزير العدل ، نيابات متخصصة للمخالفات الخاصة بالاستثمار.

### **سلطة اصدار اللوائح**

- 1- يجوز للمجلس اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.
- 2- مع عدم الاخلال بعموم ما تقدم في البند الاول يجوز ان تتضمن تلك اللوائح الاتي:
  - تحديد نوع وحجم المشروعات الاستراتيجية التي يتم منحها ميزات تفضيلية.
  - وضع ضوابط لمنح التداخل بين الاستثمارات القومية والولائية .
  - اجراءات منح الترخيص والميزات وتحديد نوعها وحجمها ومداهها .
  - تحديد رسوم الخدمات.
  - الضوابط والاسس الخاصة بالرقابة والمتابعة للمشاريع المرخصة بموجب احكام هذا القانون.